

تنويه: المادة التالية هي ملك للمؤلف وتقدم في هذا الموقع كخدمة عامة. يرجى عدم نسخها أو إعادة توزيعها دون إذن كتابي من المؤلف. الآراء الواردة هنا هي آراء المؤلف و لا تمثل بأي حال من الاحوال وجهة نظر معهد البحوث الاجتماعية الاقتصادية (SESRI).

Disclaimer: The following material is the property of the author and are provided on this website as a public service. Please do not copy or redistribute without the written permission of the listed author. The views expressed here are solely those of the author and do not in any way represent the views of the Social and Economic Survey Research Institute (SESRI).

واقع الإنفاق على حقوق التعليم والصحة والعمل في موازنات الحكومات

الأردنية:

دراسة تقييمية: 2000-2010

الأستاذ الدكتور عدنان هياجنة

أستاذ العلوم السياسية

جامعة قطر

شكر وتقدير الى معهد البحوث الاجتماعية
والاقتصادية المسحية-جامعة قطر

المدخل النظري:

طبيعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: نبذه تاريخية:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948:

«لكل إنسان الحق في الضمان الاجتماعي، والحق في العمل، والحق في التمتع بالراحة وأوقات الفراغ، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في التعليم والحق في حرية المشاركة في حياة المجتمع الثقافية» (المواد (22-27)).

المدارس الفكرية ذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

التزامات الدول بموجب العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

أولاً: التزامات الدولة نحو الحق في العمل

ثانياً: التزامات الدولة نحو الحق في الصحة

ثالثاً: التزامات الدولة نحو الحق في التعليم

الدستور الأردني لعام 1952 والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

الدراسات السابقة:

- الدراسات النظرية
- الدراسات التطبيقية
- الدراسات العربية

منهجية الدراسة:

1. احتساب حجم الإنفاق الحكومي على حقوق التعليم والصحة والعمل.
2. مقارنة حجم الإنفاق الحكومي على الحقوق الثلاثة بينياً.
3. مقارنة حجم الإنفاق الحكومي على الحقوق الثلاثة مع المؤشرات الدولية.

4. مقارنة الانفاق الحكومي مع البنود التالية:

- الإنفاق على الأمن.
- خدمة الدين.
- الرواتب والتقاعد (من وزارة المالية).
- دعم السلع والمواد الغذائية والمحروقات.
- دعم الوحدات (المؤسسات) المستقلة.

بحيث تشتمل على:

- الإنفاق الحكومي السنوي.
- نسبة النمو في الإنفاق الحكومي على هذه الحقوق.
- نسبة الإنفاق الحكومي على تلك الحقوق من الإنفاق الحكومي العام.
- حصة الفرد من الإنفاق الحكومي على كل حق.

على طول الفترة الزمنية الممتدة من 2000-2010.

* كيفية احتساب الإنفاق الحكومي:

- تم احتساب حجم الإنفاق الحكومي على كل حق من الحقوق الواردة في الدراسة من خلال الاعتماد على بيانات الموازنات العامة للحكومات الأردنية على القطاعات المختلفة.

- تم احتساب حصة الفرد من الإنفاق الحكومي على عدد السكان المتوفر من قبل دائرة الإحصاءات العامة.

- تم احتساب حصة الفرد (طالب المدرسة) من الإنفاق الحكومي بالاعتماد على إحصاءات وزارة التربية والتعليم، التي تبين أعداد الطلاب.

- تم احتساب حصة الفرد (طالب الجامعة) من الإنفاق الحكومي (إنفاق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومن ثم الإنفاق على دعم خزانة الجامعات والبعثات العلمية الحكومية)، بالاعتماد على إحصاءات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- تم احتساب حصة الفرد (الموظف/ العامل) من الإنفاق الحكومي على الرواتب بالاعتماد على أعداد الموظفين (العاملين) الحكوميين.

○ نسبة التضخم خلال فترة الدراسة:

تشير بيانات الدراسة حول نسبة التضخم حسب مصادر الإحصاءات العامة، إلى أن الأسعار قد نمت بنسبة (49%) خلال الفترة من عام (2000-2010)، أي بمعدل (4.9%) سنوياً، علماً أن عام 2008 شهد أعلى نسبة تضخم في فترة الدراسة حوالي (14%)، مما يعني أن نصف النمو في أي إنفاق في متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة هو إنفاق إسمي وليس إنفاق نوعي. وعليه يجب أن تُقرأ نتائج الدراسة الحالية في ظل هذه الحقائق الاقتصادية العلمية.

❖ دليل القراءة العلمية لنتائج الدراسة:

الإنفاق الحكومي النوعي:

هو الإنفاق الحكومي الفعلي مطروحاً منه نسبة التضخم ونسبة الزيادة في عدد السكان- أو الزيادة في عدد الطلبة أو الزيادة في عدد العاملين أي حسب مجتمع الدراسة تحت الاختبار-.

إن المقارنة الحقيقية للتأكد من النمو الحقيقي النوعي في الإنفاق على متغيرات الدراسة يجب أن تأخذ نسبة التضخم في تلك السنة مضافاً لها نسبة الزيادة في عدد السكان – أو حسب مجتمع الدراسة تحت الاختبار مثل: عدد العاملين، أو عدد الطلبة في المدارس، أو عدد الطلبة في الجامعات.. الخ-. وقد قدرت الدراسة نسبة النمو السكاني خلال الفترة (2000-2010) هي (26%) أي بمعدل (2.6%) سنوياً.

➤ إذا كانت المقارنة في الإنفاق تضم عدد السكان، فإن أي إنفاق نوعي يجب أن يفوق (75%) خلال فترة الدراسة، أي بمعدل 7.5% سنويا
لاعتباره إنفاقا نوعيا.

➤ إذا كانت المقارنة في الإنفاق تضم عدد الطلبة في المدارس، فإن

النسبة يجب أن تفوق (62%) خلال فترة الدراسة، أي بمعدل

6.2% سنوياً لاعتباره إنفاقاً نوعياً. لأن نسبة النمو في أعداد

الطلبة قدرت بحوالي (13%) سنوياً خلال فترة الدراسة.

➤ إذا كانت المقارنة في الإنفاق تضم عدد الطلبة في الجامعات فإن

النسبة يجب أن تفوق (140%) خلال فترة الدراسة، أي بمعدل

(14%) سنوياً لا اعتبره إنفاقاً نوعياً. لأن نسبة النمو في أعداد

الطلبة قدرت بحوالي (91%) خلال فترة الدراسة.

➤ إن توفر الإنفاق النوعي على أي من متغيرات الدراسة يترجم على أن هناك زيادة نوعية في حصة الفرد من الإنفاق الحكومي.

مسوغات وأهمية الدراسة:

- تقديم تحليل للموازنة لصانع القرار من منظور حقوق الإنسان، يضع أمامه ما تم إنفاقه على هذه الحقوق، وما الذي يجب فعله للارتقاء بها من خلال تخصيص المال اللازم.

- يعتبر الإنفاق الفعلي هو الدليل المادي على مدى اهتمام الدولة بحقوق الإنسان، ومدى مراعاتها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الأردني، وبما يراعي الاتفاقيات الدولية.

- إن تحقيق مستويات مرتفعة في الحق في التعليم والصحة والعمل للمواطن الأردني ينعكس على مستويات الرفاهية والازدهار التي تسعى المجتمعات إلى الوصول إليها.

- إن الالتزام من خلال الإنفاق يدحض أو يثبت مدى تطبيق الأقوال إلى سياسات وأفعال، فالغاية على سبيل المثال من قانون الموازنة هي الوصول إلى موازنة حساسة لحقوق الإنسان، وألا تكون عملية صياغة الموازنة عملية تدرجية في الإنفاق دون وعي لحقوق الإنسان.

مؤشرات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

مؤشرات حق التعليم:

ويضم الإنفاق عليها من بنود موازنات: وزارة التربية والتعليم، ووزارة التخطيط / مشاريع التربية، وضريبة المعارف، ووزارة التعليم العالي، ومديرية التربية والتعليم والثقافة العسكرية، ومؤسسة التدريب المهني، ودعم لخزينة الجامعات والبحوث العلمية الحكومية.

مؤشرات حق الصحة:

ويضم الإنفاق عليها من بنود موازنات: وزارة الصحة، ووزارة التخطيط/ مشاريع وزارة الصحة، ومستشفى الجامعة الأردنية، والمعالجات الطبية، والمركز الوطني للسكري، وصندوق قصور الكلى، وصندوق التأمين الصحي، والمجلس الصحي العالي، والخدمات الطبية الملكية، ومستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي، ومؤسسة الغذاء والدواء، ومؤسسة ومركز ومعهد الحسين للسرطان.

مؤشرات حق العمل:

ويضم الإنفاق عليها من بنود موازنات: وزارة العمل، ووزارة التخطيط/ مشروع تعزيز الإنتاجية، مؤسسة التدريب المهني، صندوق التنمية والتشغيل، صندوق المعونة الوطنية. بالإضافة إلى أحداثات الوظائف السنوية في الجهاز الحكومي في مختلف الوزارات والدوائر.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة قد حاولت تبين الإنفاق حسب "الجندر" (النوع الاجتماعي)، إلا أن مصادر البيانات لا توفر مثل تلك المعلومات.

مصادر البيانات:

قانون الموازنة العامة:

تم إعداد الجداول المرفقة بالدراسة من واقع قوانين الموازنة العامة للوزارات والدوائر الحكومية للأعوام 2000-2010، ومن واقع الإنفاق الفعلي من عام 2000 حتى عام 2009 وإعادة تقدير لعام 2010.

الاحصاءات العامة:

تم الاستعانة ببيانات الاحصاءات العامة من أجل تحديد أعداد السكان المقدرة في المملكة، ومعدلات التضخم، وحجم الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة.

أعداد الطلاب:

- إحصاءات وزارة التربية والتعليم.
- قواعد بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أعداد الموظفين:

- نظام تشكيلات الوظائف الحكومية لكل من الوزارات والدوائر الحكومية، وكذلك المؤسسات المستقلة.
- قاعدة بيانات قوة العمل من إحصائيات الموارد البشرية لمشروع المنار في المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.

مصادر البيانات الدولية:

- مؤشرات التنمية في العالم من قاعدة بيانات البنك الدولي

(World Data Bank, World Development Indicators & Global Development Finance)

- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

(International Monetary Fund, World Economic Outlook Database)

نتائج الدراسة:

الجزء الأول: النتائج المتعلقة بالحقوق الثلاثة

الجزء الثاني: مقارنة الحقوق الثلاثة مع مؤشرات الموازنة الأخرى

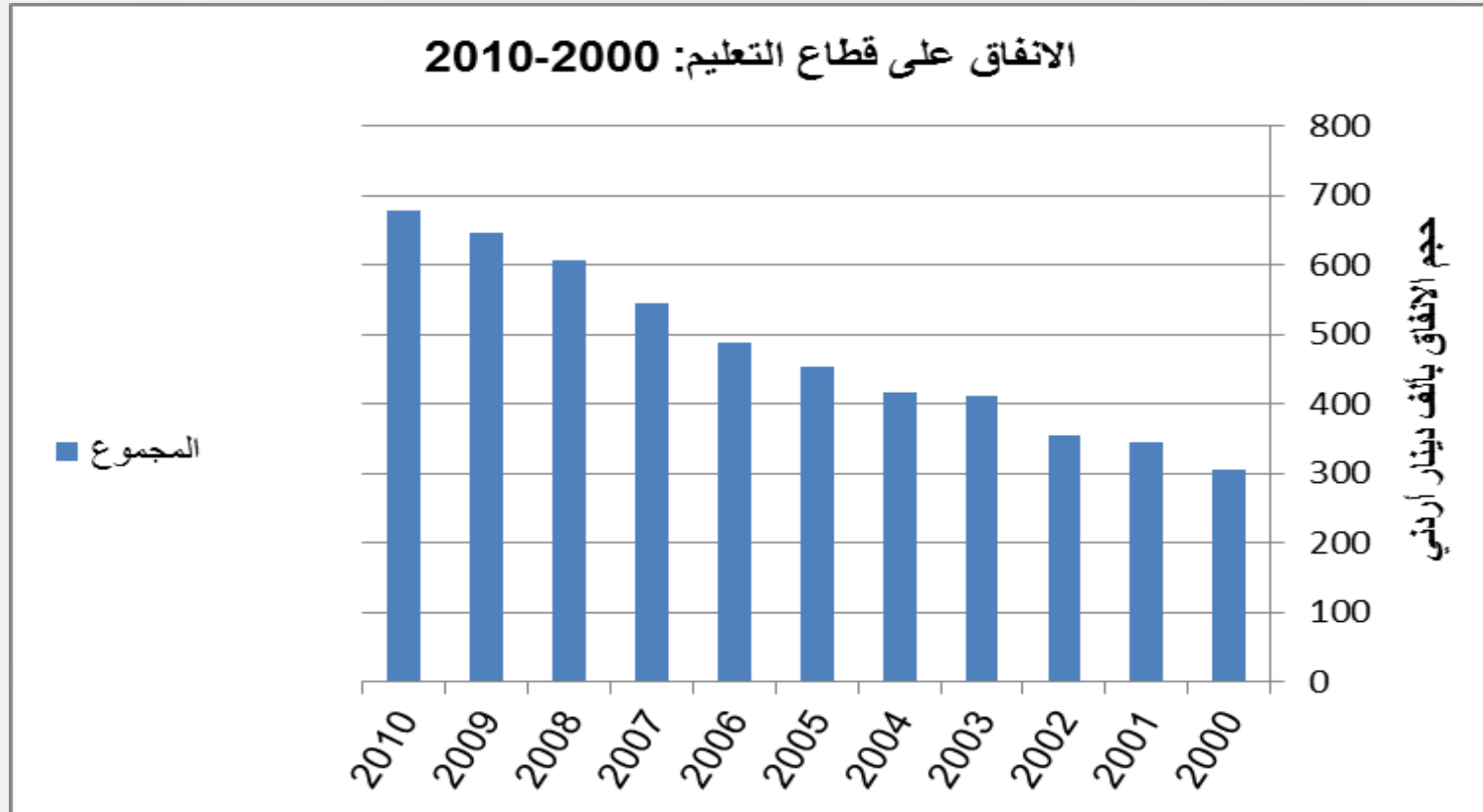
الجزء الثالث: الأردن مقارنة مع المؤشرات الدولية

أولاً: الإنفاق على حق التعليم

جدول رقم (1)
الإنفاق العام على قطاع التربية والتعليم خلال الفترة 2000-2010 (بالألف دينار)

السنة	الإنفاق على التعليم	نسبة التغير المئوي	الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام
2000	304770	---	%13
2001	344160	%13	%13
2002	354214	%3	%13
2003	412224	%16	%13
2004	417535	%1	%12
2005	452223	%8	%12
2006	487957	%8	%11
2007	545380	%12	%10
2008	607296	%11	%9
2009	646383	%6	%9
2010	677963	%5	%9
المجموع	5250105	%8	%11

شكل رقم (1)

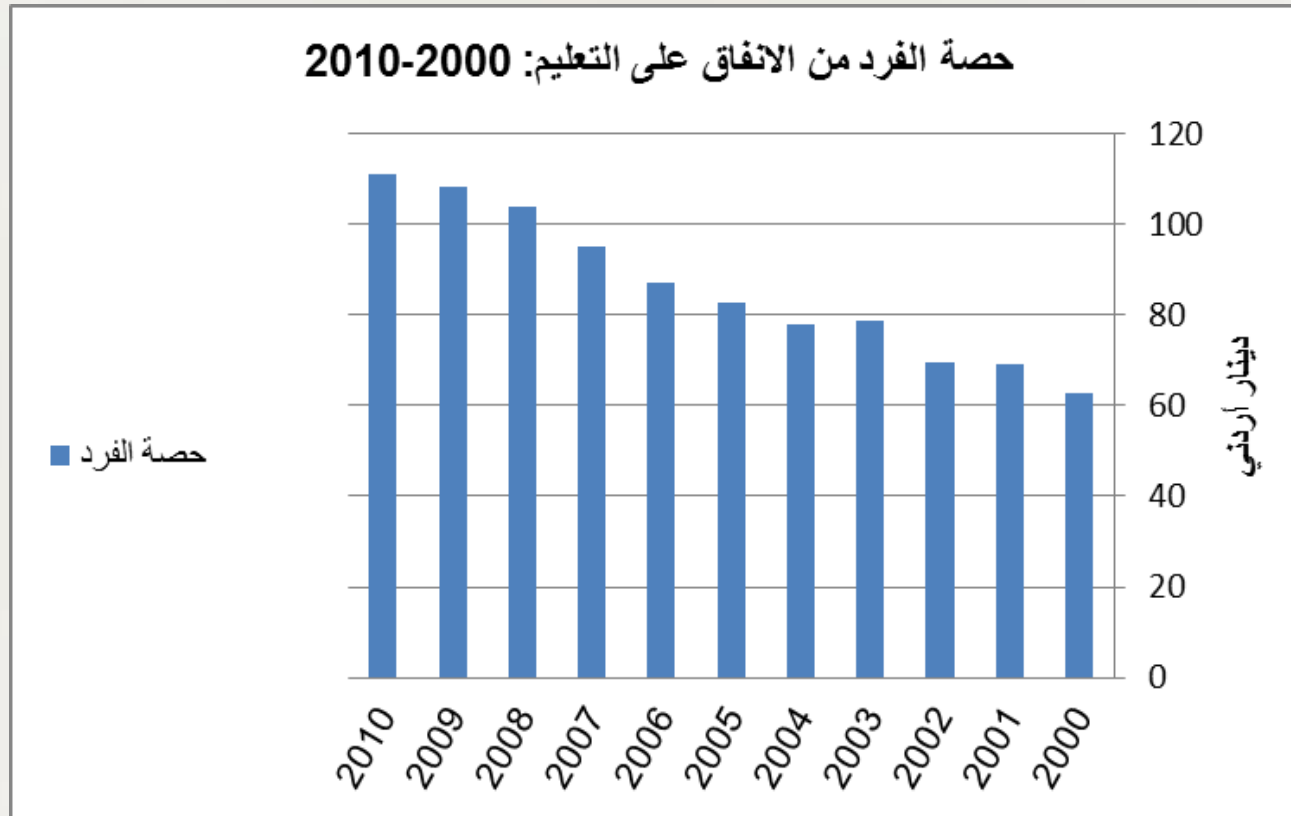


جدول (2)

حصة الفرد من الإنفاق على التعليم: 2010-2000

السنة	الإنفاق على التعليم	حصة الفرد
2000	304770	63
2001	344160	69
2002	354214	69
2003	412224	79
2004	417535	78
2005	452223	83
2006	487957	87
2007	545380	95
2008	607296	104
2009	646383	108
2010	677963	111
المجموع	5250105	---
معدل حصة الفرد	---	المتوسط = 86 دينار

شكل رقم (2)

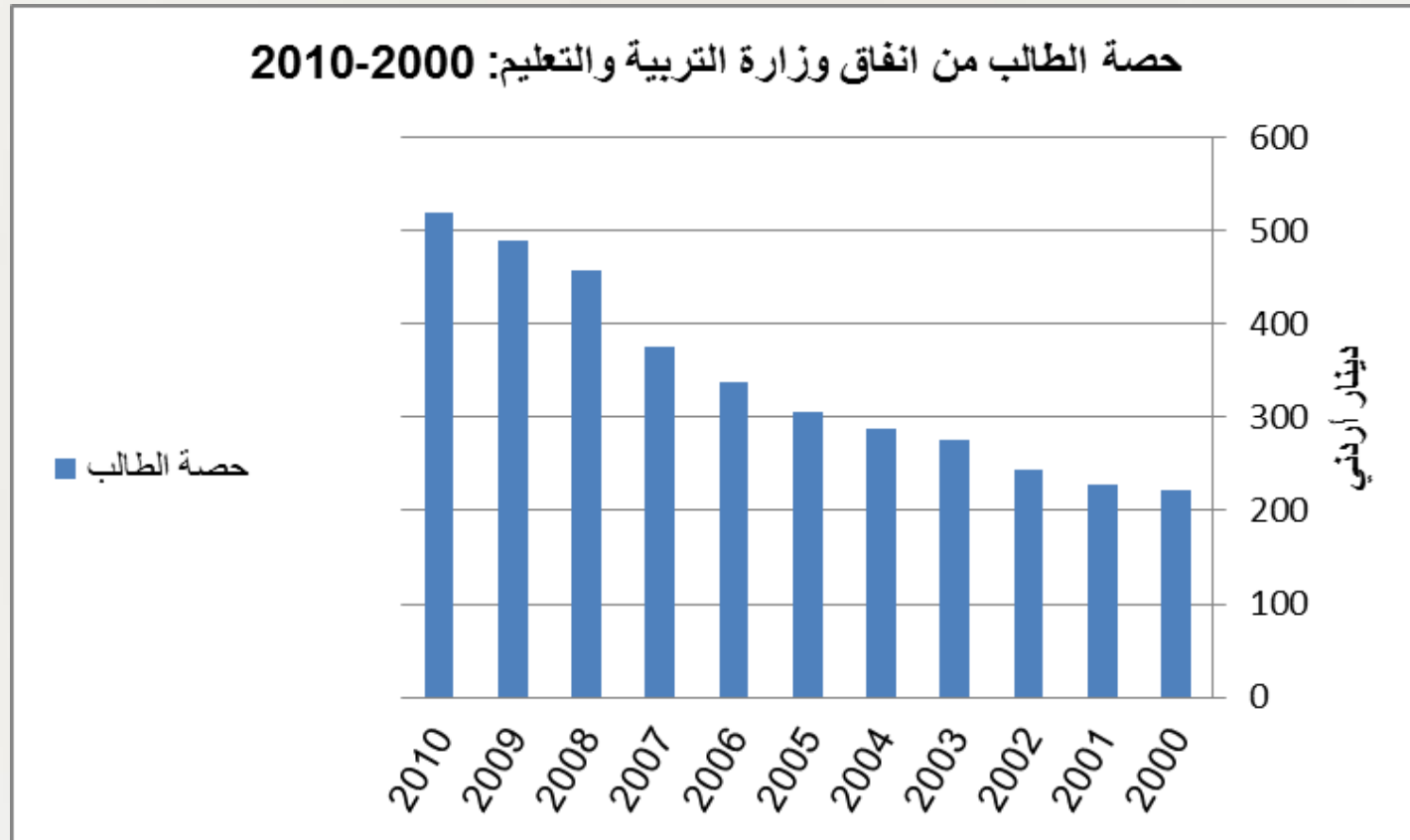


جدول (3)

حصة طالب المدرسة من إنفاق وزارة التربية والتعليم: 2010-2000

السنة	إنفاق الوزارة	عدد طلاب المدارس	نسبة التغير في الإنفاق	نسبة التغير في عدد الطلاب	حصة الطالب
2000	226994	1025879	---	---	221
2001	240055	1051633	%6	%3	228
2002	260883	1073501	%9	%2	243
2003	298037	1079001	%14	%1	276
2004	313117	1088036	%5	%1	288
2005	336904	1098686	%8	%1	307
2006	377136	1116302	%12	%2	338
2007	422687	1123945	%12	%1	376
2008	525306	1147705	%24	%2	458
2009	558990	1142673	%6	%0.4-	489
2010	601764	1156873	%8	%1	520
المجموع	4161873	12104234	---	---	340

شكل رقم (أ/3)

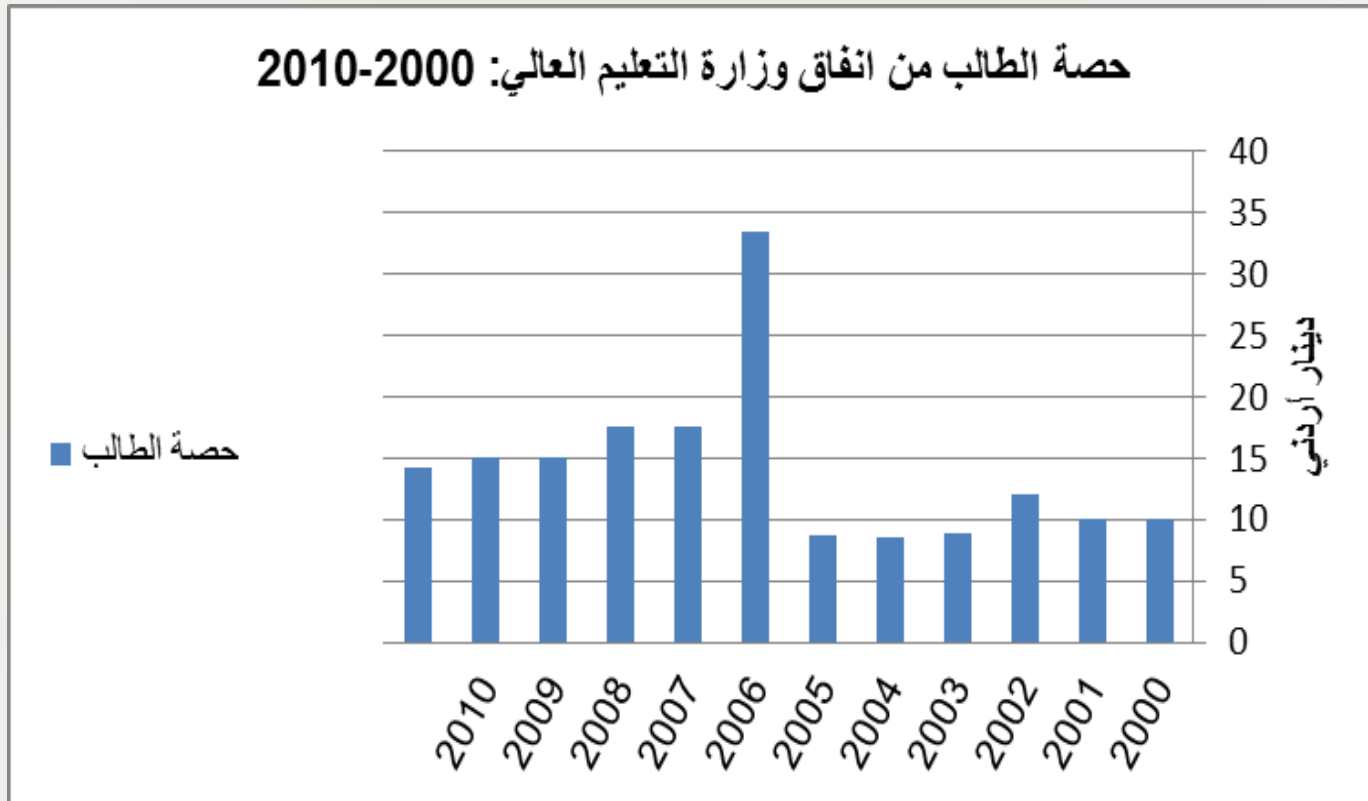


جدول (4)

حصة طالب الدراسات العليا من إنفاق وزارة التعليم العالي: 2000-2010

السنة	إنفاق الوزارة	نسبة التغير المنوي	النسبة من إجمالي الإنفاق العام	النسبة من إجمالي الإنفاق على التعليم	حصة الطالب
2000	1730	---	%0.1	%1	10
2001	1930	%12	%0.1	%1	10
2002	2182	%13	%0.1	%1	12
2003	2212	%1	%0.1	%1	9
2004	2112	%5-	%0.1	%1	8
2005	2313	%10	%0.1	%1	9
2006	9530	%312	%0.2	%2	33
2007	5225	%45-	%0.1	%1	18
2008	5367	%3	%0.1	%1	18
2009	4810	%10-	%0.1	%1	15
2010	4932	%3	%0.1	%1	15
المجموع	42343	---	%0.1	%1	المتوسط = 14 دينار

شكل رقم (4)

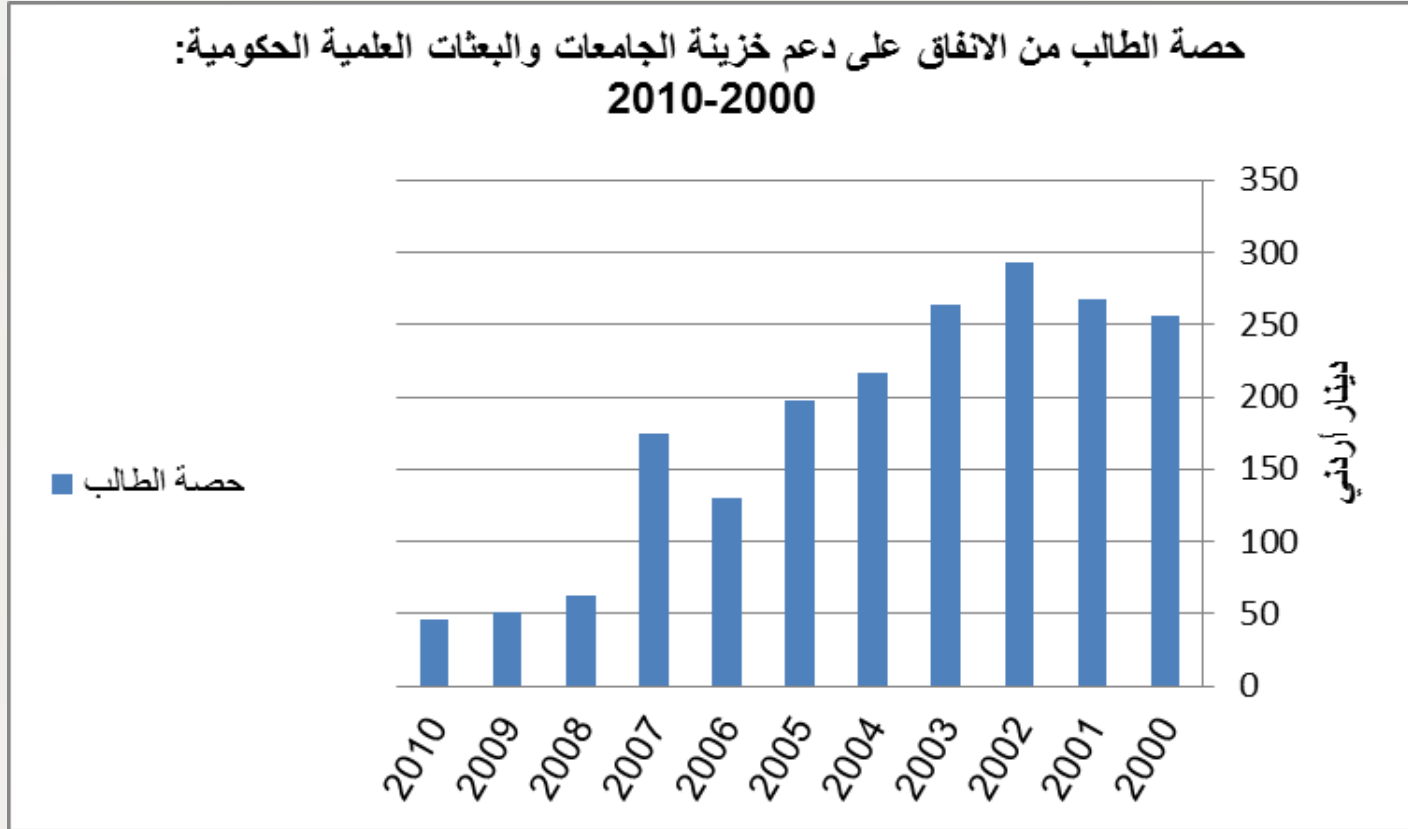


جدول (أ/4)

حصة طالب الدراسات العليا من الإنفاق على دعم خزانة الجامعات والبحوث العلمية الحكومية: 2000-2010

السنة	حجم الإنفاق	النسبة من الإنفاق على التعليم	حصة الطالب
2000	44156	%14	257
2001	51058	%15	268
2002	53006	%15	293
2003	65626	%16	263
2004	54116	%13	217
2005	51983	%11	197
2006	37196	%8	130
2007	32268	%6	108
2008	19000	%3	62
2009	16400	%3	52
2010	15000	%2	46

شكل رقم (4/أ)



جدول (4/ب)
حصة طالب الدراسات العليا من الإنفاق على التعليم العالي
(إنفاق الوزارة ودعم الخزينة للجامعات والبعثات العلمية الحكومية): 2000-2010

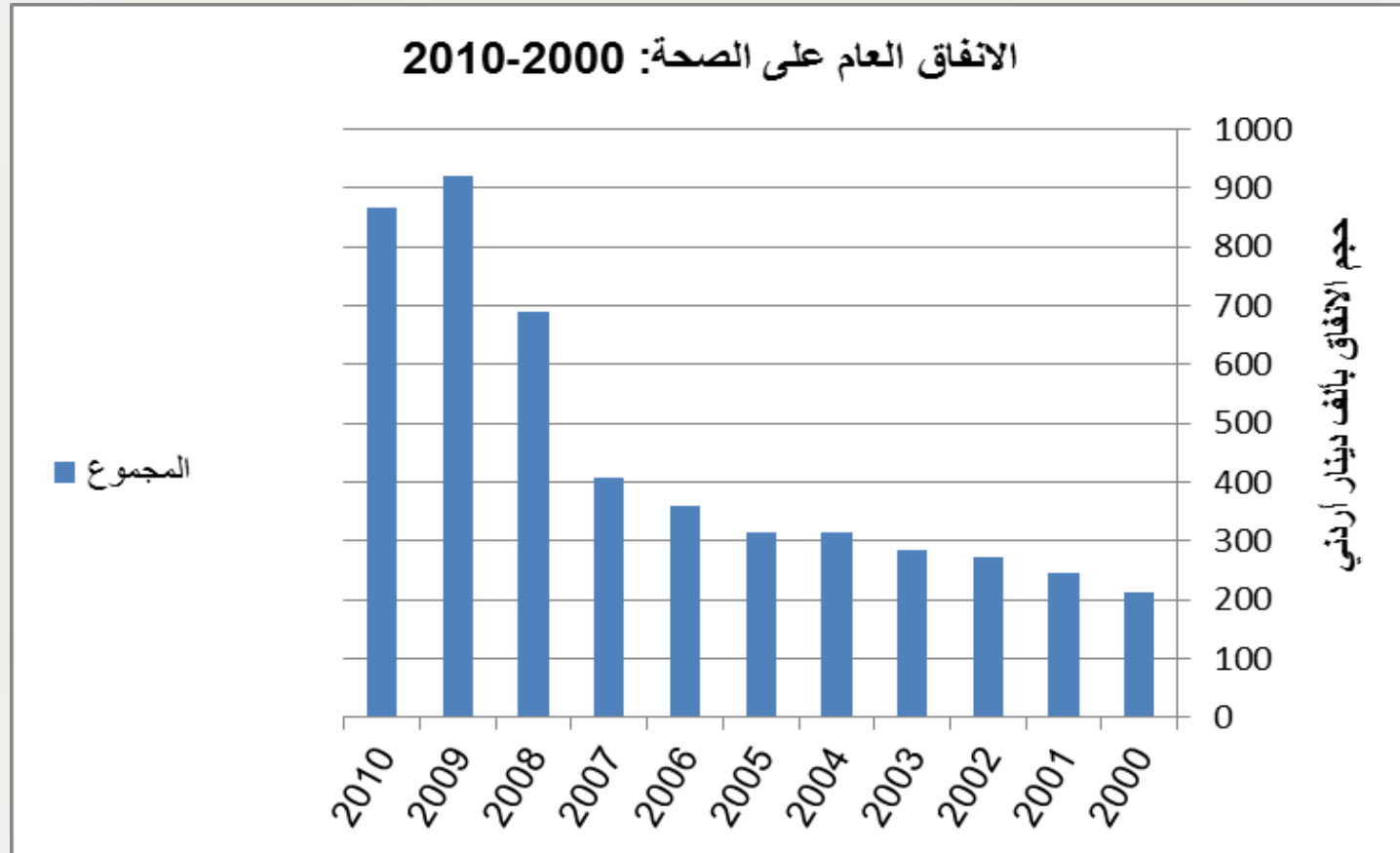
السنة	مجمّل الإنفاق على التعليم العالي	حصة الطالب
2000	45886	267
2001	52988	278
2002	55188	305
2003	67838	272
2004	56228	225
2005	54296	206
2006	46726	164
2007	57493	193
2008	24367	80
2009	21210	67
2010	19932	61
المجموع	502152	---
معدل حصة الطالب	---	192

ثانياً: الإنفاق على حق الصحة

جدول (5)
إجمالي الإنفاق العام على الصحة: 2010-2000

السنة	الإنفاق على الصحة	نسبة التغير السنوي	الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام
2000	213140	---	%9
2001	245473	%15	%10
2002	273670	%11	%10
2003	283995	%4	%9
2004	316056	%11	%9
2005	314821	%0	%9
2006	360282	%14	%8
2007	406591	%13	%7
2008	689505	%70	%10
2009	921772	%34	%12
2010	868080	%6-	%11
المجموع	4893385	---	%10

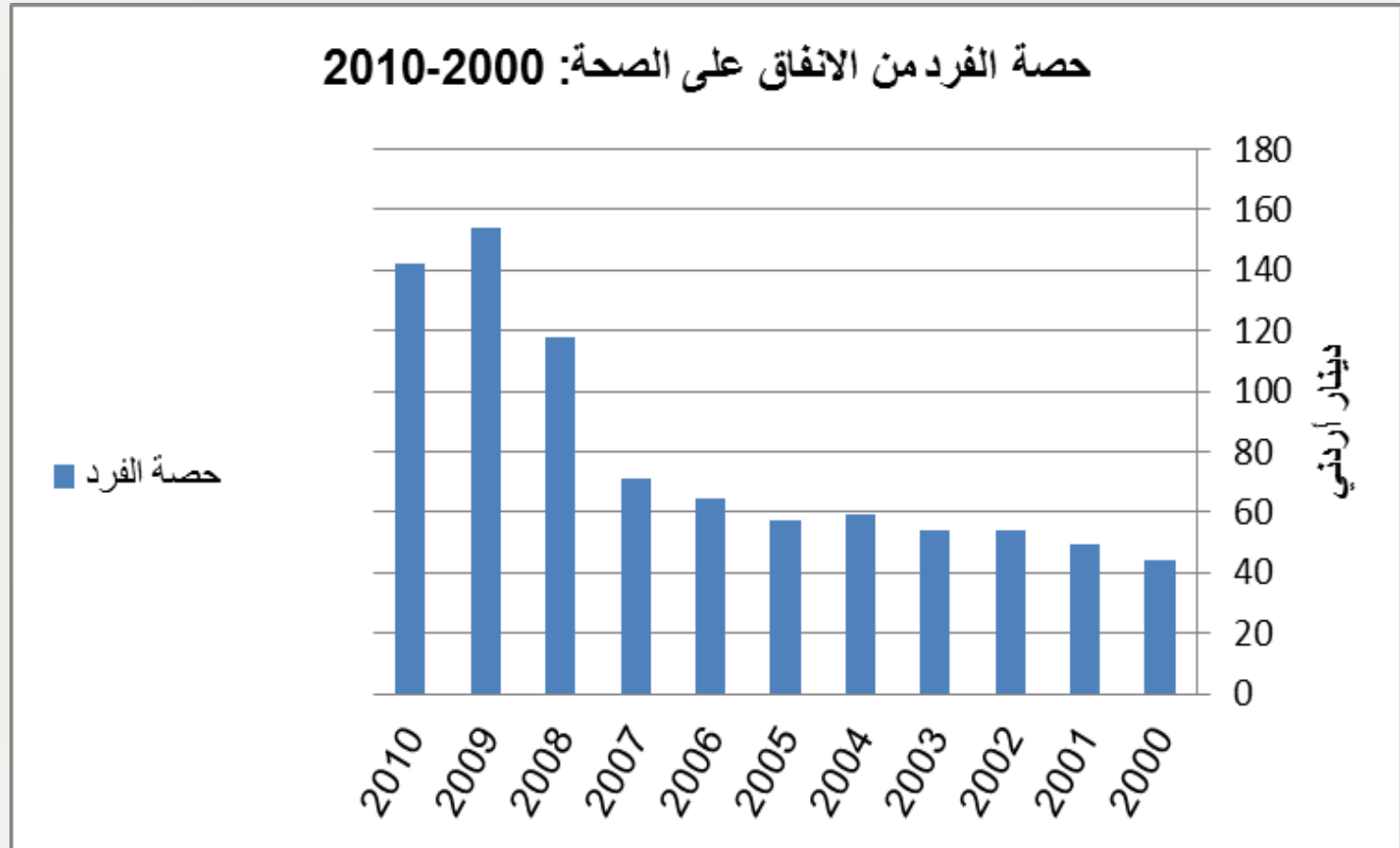
شكل رقم (5)



جدول (6)
حصة الفرد من الإنفاق الكلي على الصحة: 2000-2010

السنة	الإنفاق على الصحة	حصة الفرد
2000	213140	44
2001	245473	49
2002	273670	54
2003	283995	54
2004	316056	59
2005	314821	58
2006	360282	64
2007	406591	71
2008	689505	118
2009	921772	154
2010	868080	142
المجموع	4893385	---
معدل حصة الفرد	---	79

شكل رقم (6)

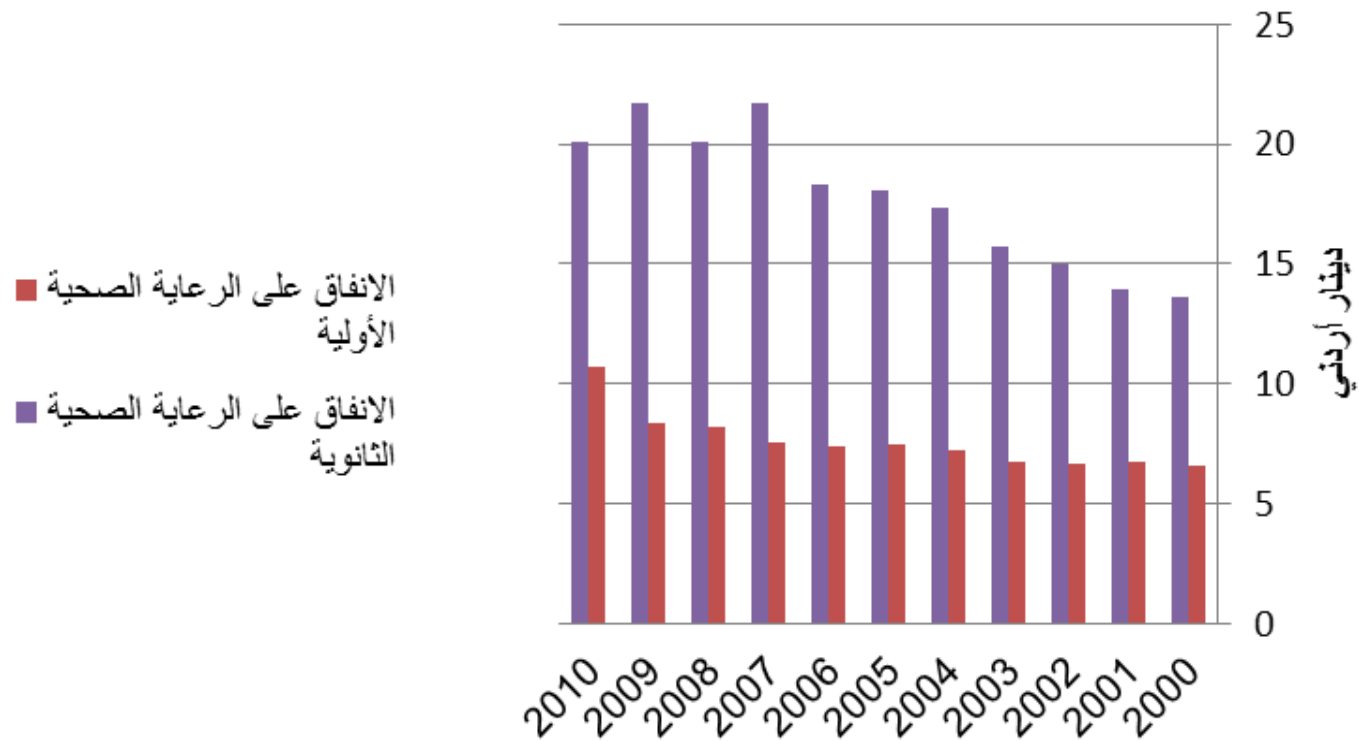


جدول (7)
إنفاق وزارة الصحة على الرعاية الصحية: 2000-2010

السنة	الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية	حصة الفرد	الإنفاق على الرعاية الصحية الثانوية	حصة الفرد
2000	32142	7	66041	14
2001	33450	7	69288	14
2002	33892	7	76403	15
2003	35378	7	82195	16
2004	38714	7	92609	17
2005	40771	7	98806	18
2006	41504	7	102450	18
2007	43277	8	124137	22
2008	48161	8	117593	20
2009	50069	8	129621	22
2010	65385	11	122709	20
المجموع	462743	---	1081852	---
معدل حصة الفرد	---	8	---	18

شكل رقم (7)

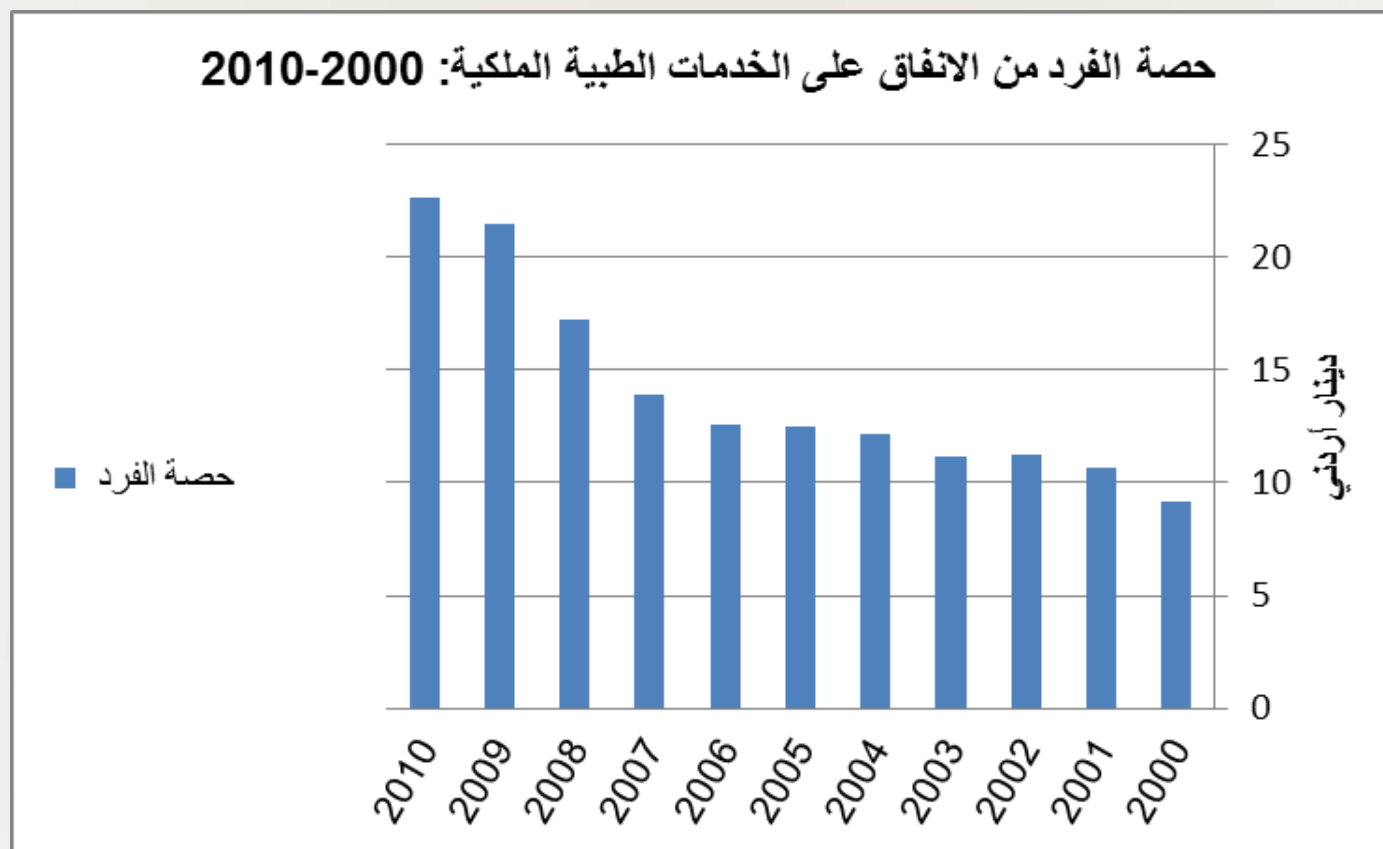
حصة الفرد من الانفاق على الرعاية الصحية: 2010-2000



جدول (8)
إنفاق الخدمات الطبية الملكية على الرعاية الصحية: 2010-2000

السنة	الإنفاق على الخدمات الطبية الملكية	النسبة من إجمالي الإنفاق على الصحة	حصة الفرد
2000	44588	%21	9
2001	53000	%22	11
2002	57200	%21	11
2003	58500	%21	11
2004	65000	%21	12
2005	68270	%22	12
2006	70519	%20	13
2007	79500	%20	14
2008	101000	%13	17
2009	128500	%14	21
2010	138500	%16	23
المجموع	864577	%17	---
معدل حصة الفرد	---	---	14

شكل رقم (8)

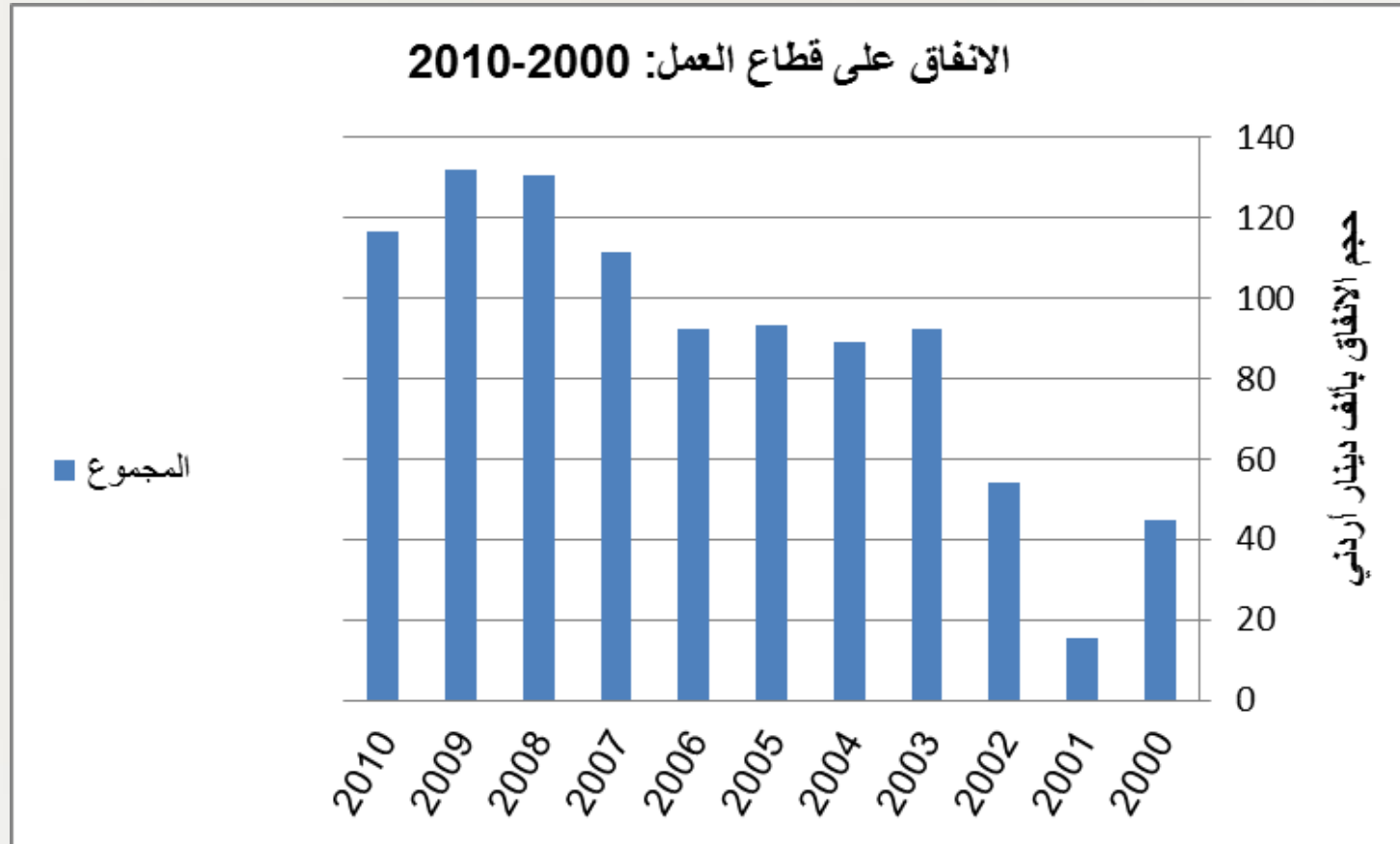


ثالثاً: الإنفاق على حق العمل

جدول (9)
مجممل الإنفاق على العمل: 2010-2000

السنة	الإنفاق على العمل	نسبة التغير المئوي	الإنفاق على العمل من إجمالي الإنفاق العام
2000	44667	---	%2
2001	15434	%65-	%1
2002	54212	%251	%2
2003	92137	%70	%3
2004	89055	%3-	%2
2005	93473	%5	%3
2006	92505	%1-	%2
2007	111301	%20	%2
2008	130488	%17	%2
2009	132112	%1	%2
2010	116593	%12-	%2
المجموع	971977	---	---

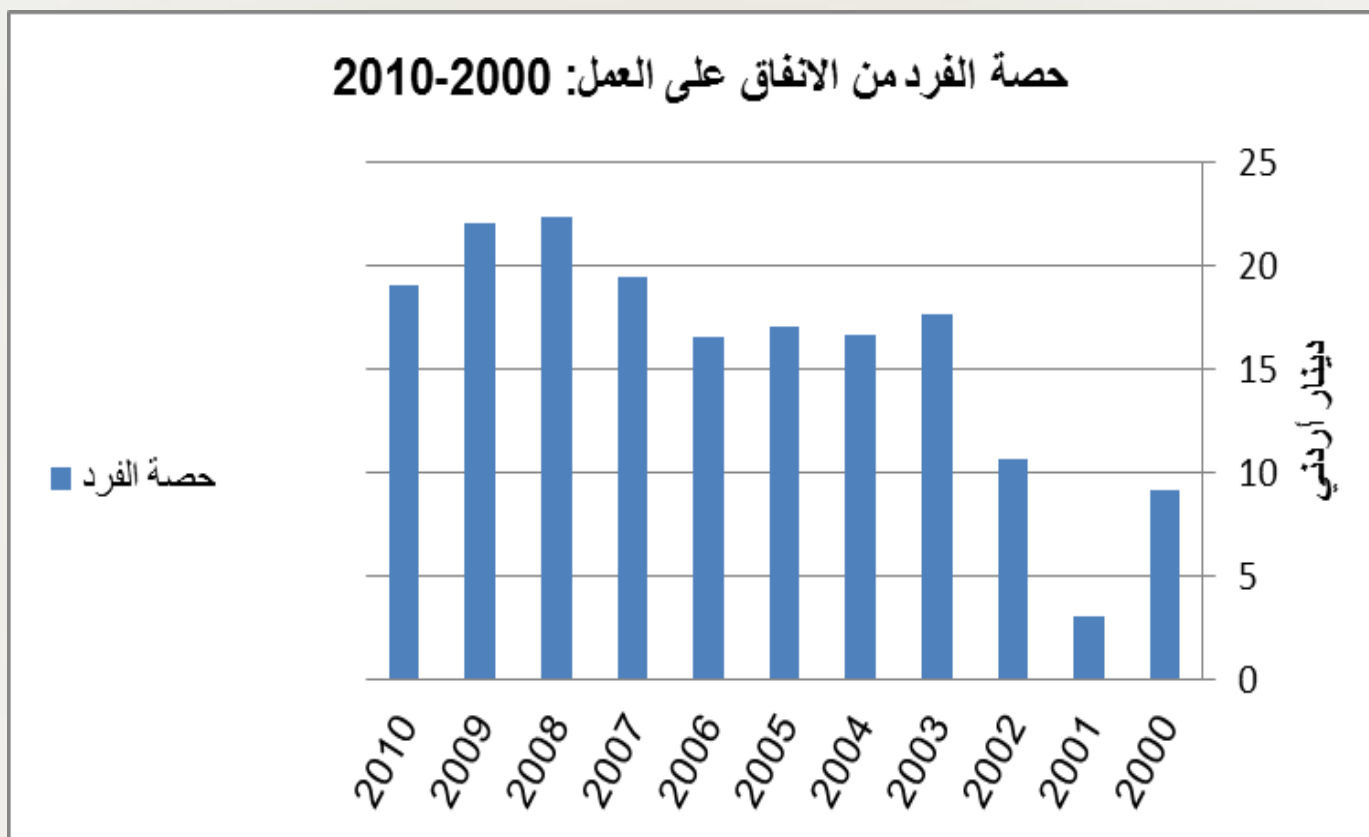
شكل رقم (9)



جدول (10) حصة الفرد من الإنفاق على العمل: 2010-2000

السنة	الإنفاق على العمل	حصة الفرد
2000	44667	9
2001	15434	3
2002	54212	11
2003	92137	18
2004	89055	17
2005	93473	17
2006	92505	17
2007	111301	19
2008	130488	22
2009	132112	22
2010	116593	19
المجموع	971977	---
معدل حصة الفرد	---	16

شكل رقم (10)



جدول رقم (10/أ)
الاحداثات الكلية الجديدة للوزارات والوحدات المستقلة خلال الفترة 2000-2010

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000		المؤسسة
5205	8807	11722	16937	7691	7139	3737	4190	3137	4805	3658	المجموع	وزارات ودوائر حكومية
4041	5400	6588	4878	6500	6000	2350	2200	1505	3005	3000	منها وزارة التربية	
1030	1539	1810	1450	500	800	800	1051	700	702	400	منها وزارة الصحة	
667	937	1142	3156	318	778	592	233	749	31	50	وحدات حكومية مستقلة	
5872	9744	12864	20093	8009	7917	4329	4423	3886	4836	3708	المجموع	

جدول (10/ب)

أعداد الموظفين حسب جدول التشكيلات للوزارات والوحدات المستقلة: 2010-2000

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
وزارات ودوائر حكومية	126779	131648	134014	136358	139048	145807	152484	162536	167393	177562	179235
وحدات حكومية مستقلة	19451	19284	20727	20450	21251	21449	21674	21890	25969	27516	27466
المجموع	146230	150932	154741	156808	160299	167256	174158	184426	193362	205078	206701

جدول (10/ج)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة	
1024529	991990	961059	912065	888915	880213	835895	811856	791535	778966	ذكور	الموظفون
195991	180711	179387	143782	134765	132521	133276	139757	128508	129348	إناث	
1220520	1172701	1140446	1055847	1023680	1012734	969171	951612	920042	908314	المجموع	
118122	111916	110413	123479	130280	118108	129340	132225	125334	109414	ذكور	العاطلون عن العمل
62163	58198	61790	47911	47079	26128	35091	39205	33232	34316	إناث	
180285	170114	172203	171390	177359	144236	164431	171430	158566	143730	المجموع	
1142651	1103906	1071472	1035544	1019195	998321	965235	944081	916869	888380	ذكور	إجمالي القوى العاملة
258154	238909	241177	191693	181844	158649	168367	178962	161740	163664	إناث	
1400805	1342815	1312649	1227237	1201039	1156970	1133602	1123042	1078608	1052044	المجموع	

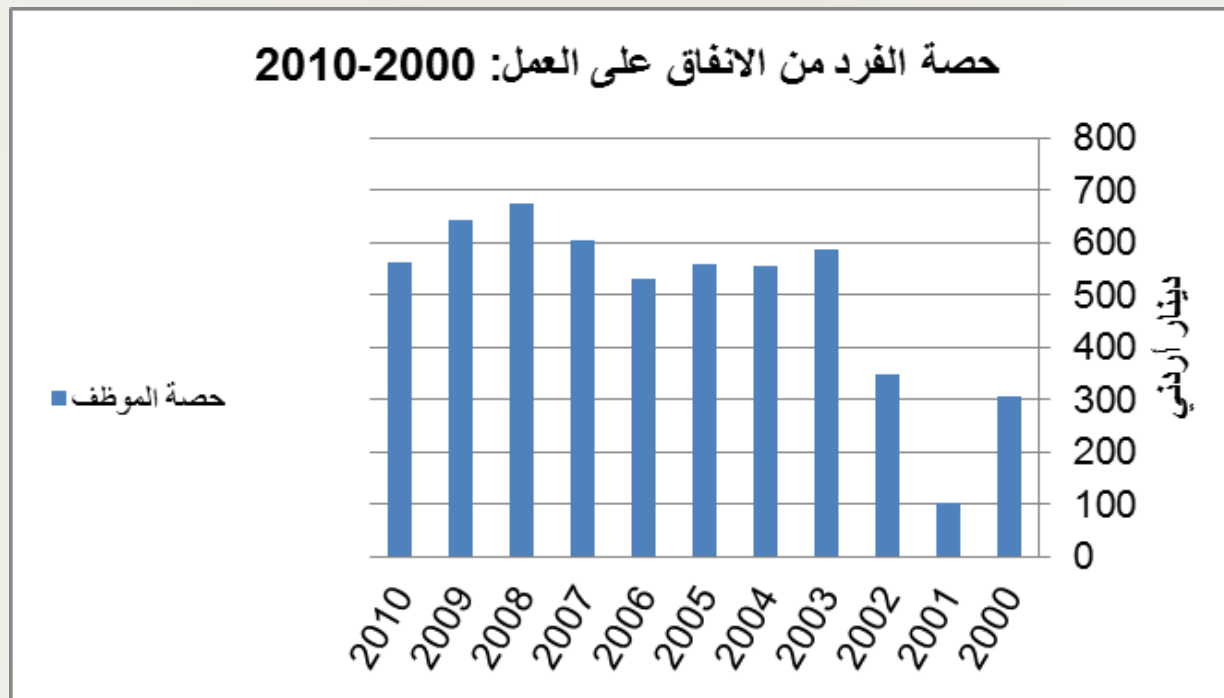
جدول (10/د)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
205078	193362	184426	174158	167256	160299	156808	154741	150932	146230	مجموع موظفي الحكومة
1220520	1172701	1140446	1055847	1023680	1012734	969171	951612	920042	908314	مجموع الموظفين
1400805	1342815	1312649	1227237	1201039	1156970	1133602	1123042	1078608	1052044	إجمالي القوى العاملة
%17	%16	%16	%16	%16	%16	%16	%16	%16	%16	نسبة موظفي الحكومة من مجموع الموظفين
%15	%14	%14	%14	%14	%14	%14	%14	%14	%14	نسبة موظفي الحكومة من مجموع القوى العاملة

جدول (10/هـ) الإنفاق على الرواتب والتقاعد في موازنات الحكومات الأردنية: 2000-2010

السنة	حجم الإنفاق على الرواتب والأجور	نسبة التغير السنوي	حجم الإنفاق على الرواتب من مجمل الإنفاق العام	حصة الفرد
2000	462757		19%	305
2001	445087	-4%	17%	102
2002	499262	12%	18%	350
2003	526150	5%	16%	588
2004	557127	6%	15%	556
2005	597471	7%	16%	559
2006	765296	28%	17%	531
2007	747767	-2%	13%	603
2008	958351	28%	14%	675
2009	1040524	9%	14%	644
2010	1133083	9%	15%	564
المجموع	7732875	---	15%	---
معدل حصة الفرد	---	---	---	498

شكل (10/هـ)



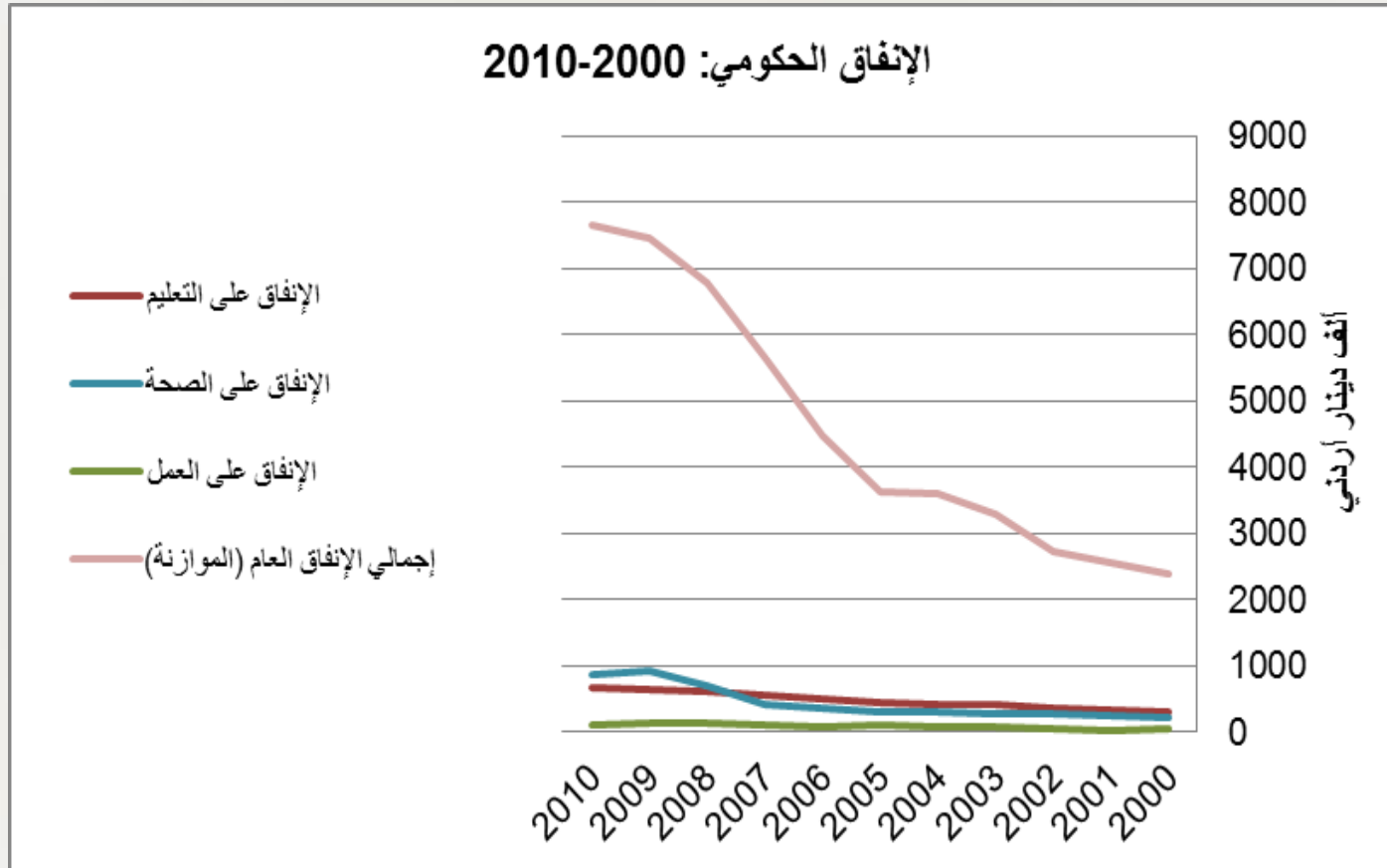
الجزء الثاني:

مقارنة الحقوق الثلاثة مع مؤشرات الموازنة الأخرى

جدول (11) الإنفاق الحكومي: 2000-2010

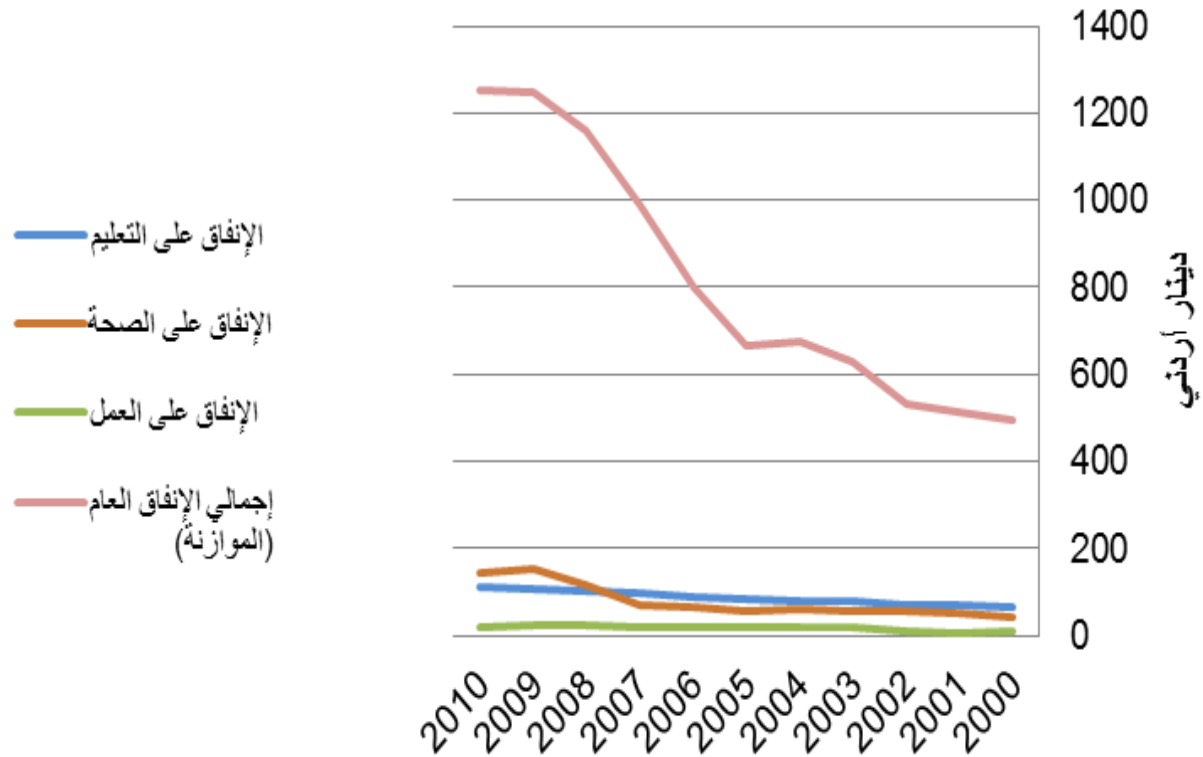
السنة	الإنفاق على التعليم	حصة الفرد	النسبة من إجمالي الإنفاق العام	الإنفاق على الصحة	حصة الفرد	النسبة من إجمالي الإنفاق العام	الإنفاق على العمل	حصة الفرد	النسبة من إجمالي الإنفاق العام	إجمالي الإنفاق العام	حصة الفرد
2000	304770	63	%13	213140	44	%9	44667	9	%2	2396058	493
2001	344160	69	%13	245473	49	%10	15434	3	%1	2559719	514
2002	354214	69	%13	273670	54	%10	54212	11	%2	2715690	533
2003	412224	79	%13	283995	54	%9	92137	18	%3	3286759	628
2004	417535	78	%12	316056	59	%9	89055	17	%2	3600633	673
2005	452223	83	%12	314821	58	%9	93473	17	%3	3634248	664
2006	487957	87	%11	360282	64	%8	92505	17	%2	4488559	802
2007	545380	95	%10	406591	71	%7	111301	19	%2	5648617	987
2008	607296	104	%9	689505	118	%10	124231	21	%2	6781655	1159
2009	646383	108	%9	921772	154	%12	142112	24	%2	7473131	1250
2010	677963	111	%9	868080	142	%11	126593	21	%2	7653062	1252
المجموع	5250105	---	%11	4893385	---	%10	985720	---	%2	50238131	---
معدل حصة الفرد	---	86	---	---	79	---	---	16	---	---	814

شكل رقم (11/أ)



شكل رقم (11/ب)

حصة الفرد من الإنفاق الحكومي على القطاعات: 2010-2000

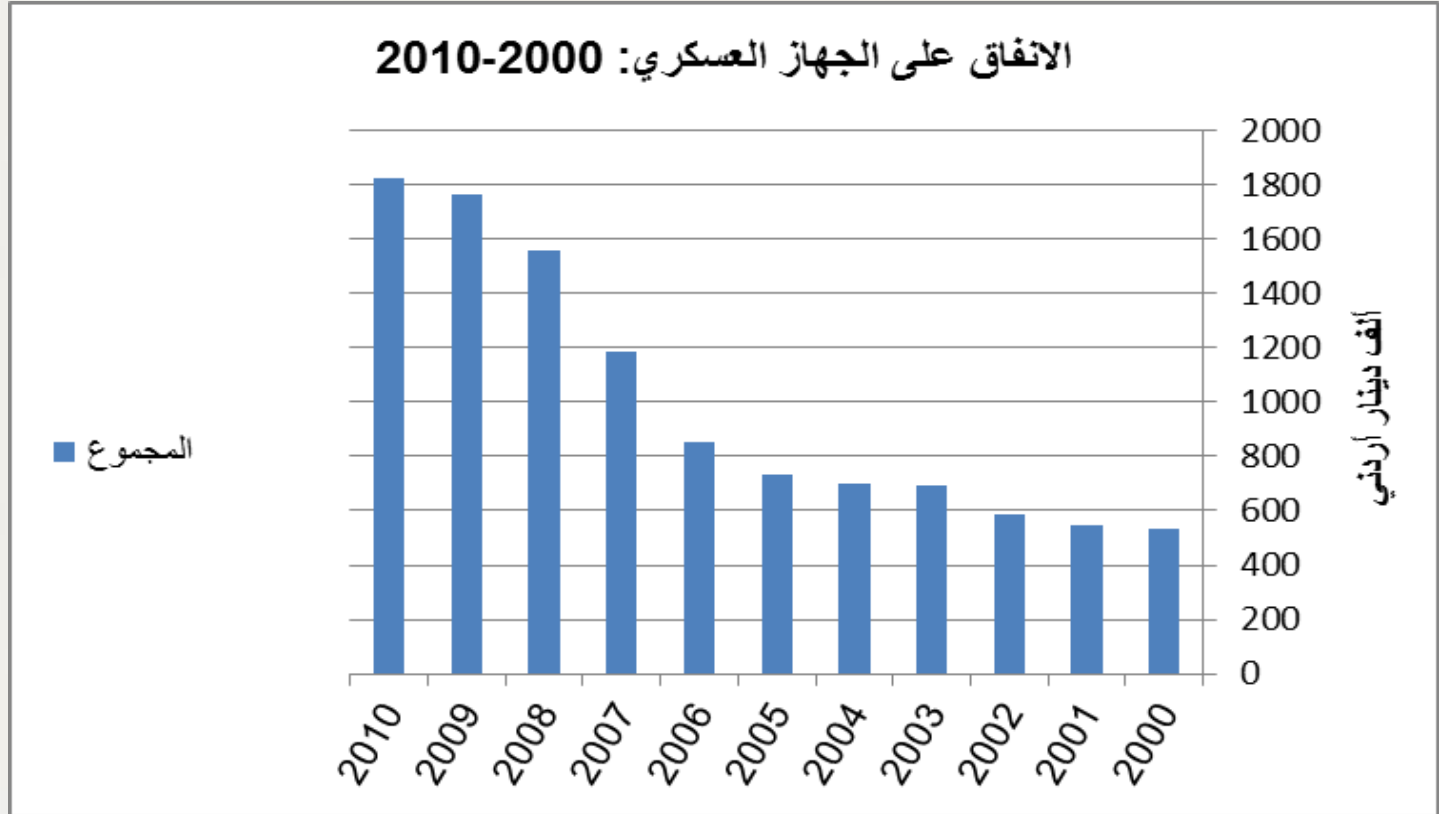


جدول (12)

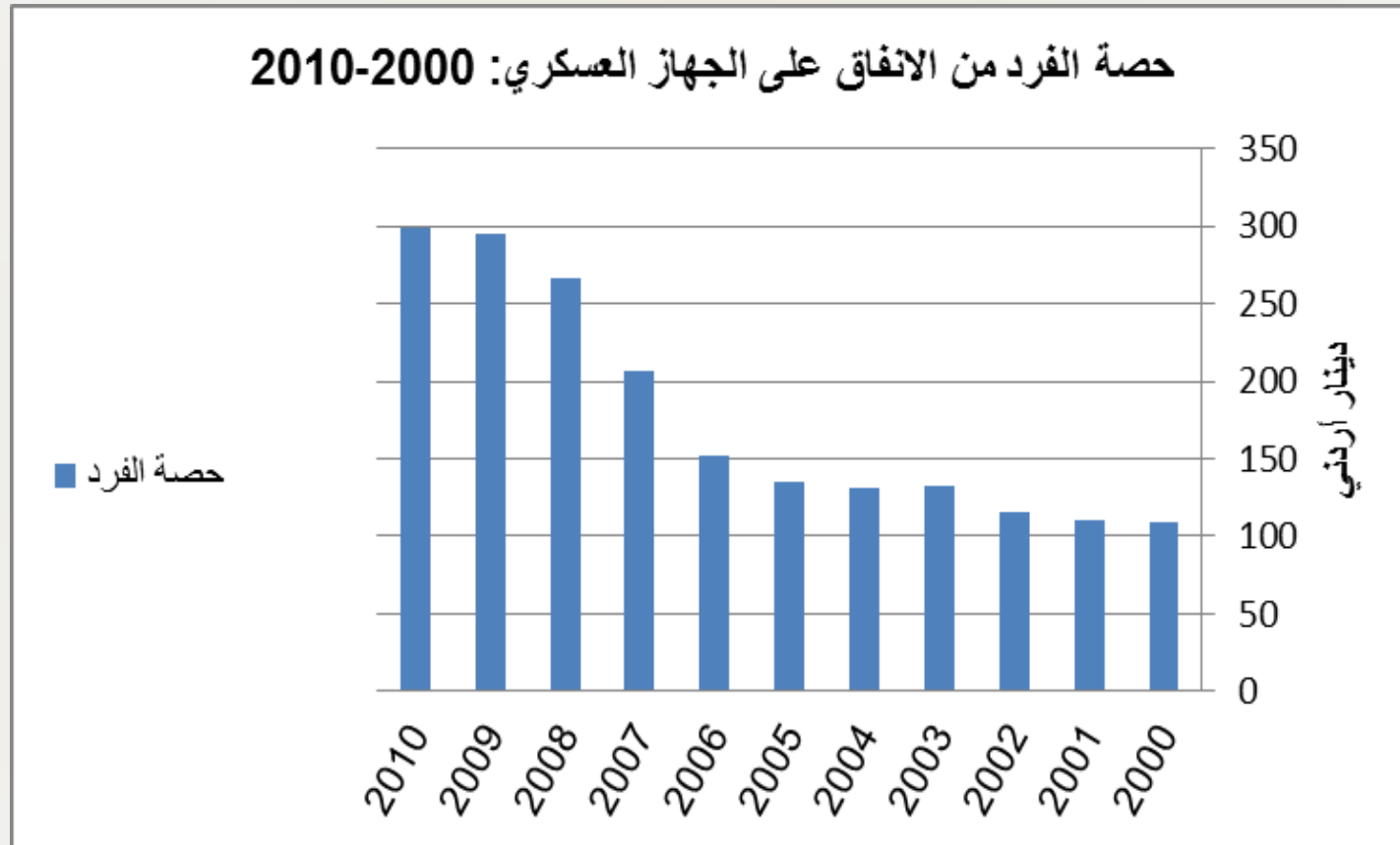
الإنفاق العام على الجهاز العسكري: 2000-2010

السنة	الإنفاق على الجهاز العسكري	نسبة التغير المنوي	النسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي	حصة الفرد
2000	531180	---	%22	109
2001	548900	%3	%21	110
2002	589065	%7	%22	116
2003	692430	%18	%21	132
2004	701265	%1	%19	131
2005	736100	%5	%20	134
2006	851429	%16	%19	152
2007	1182950	%39	%21	207
2008	1555956	%32	%23	266
2009	1763717	%13	%24	295
2010	1826850	%4	%24	299
المجموع	10979842	---	%21	---
معدل حصة الفرد	---	---	---	177

شكل رقم (12/أ)



شكل رقم (12/ب)

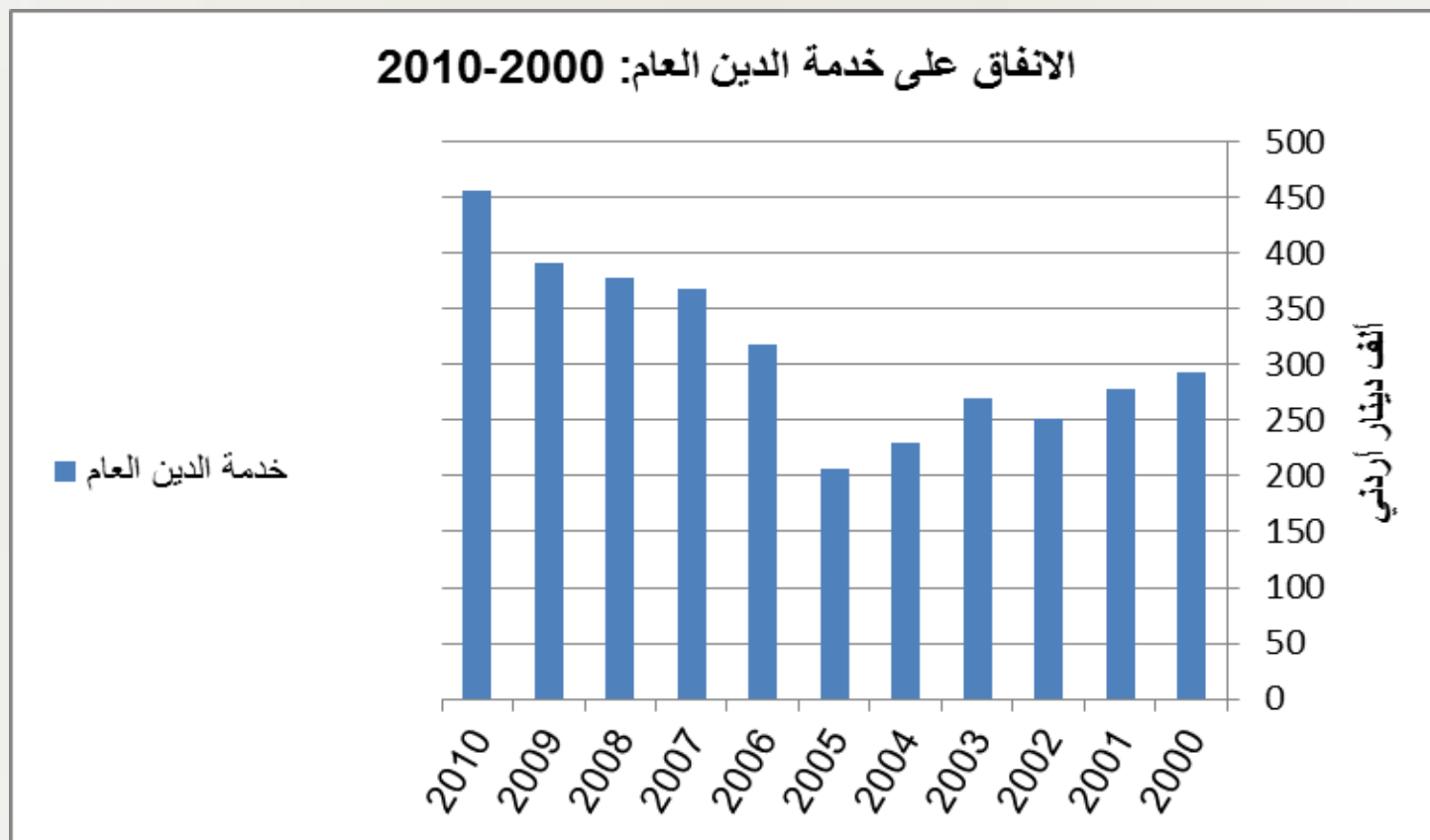


جدول (13)

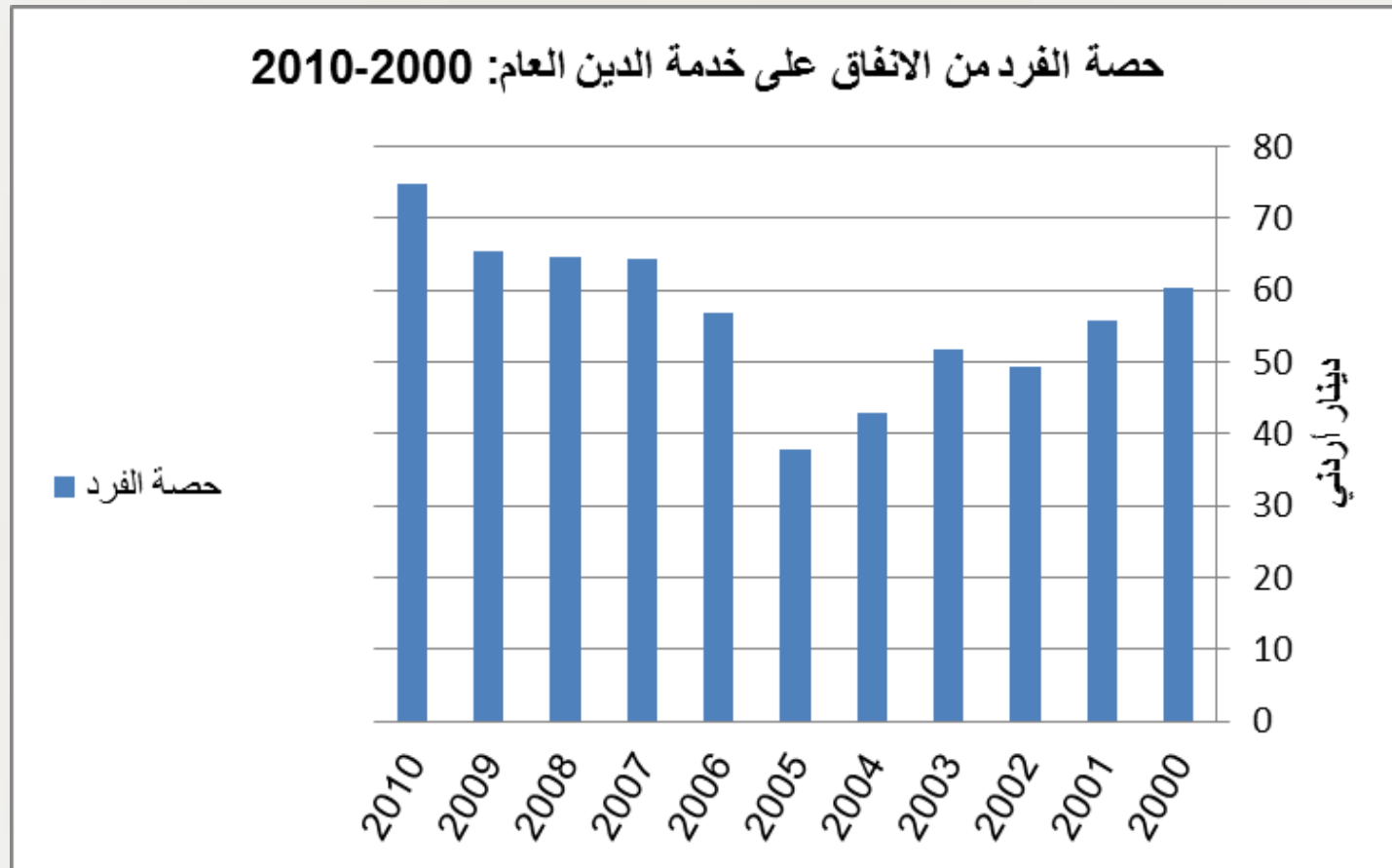
حجم خدمة الدين العام / فوائد قروض داخلية وخارجية: 2010-2000

السنة	خدمة الدين العام	نسبة التغير المئوي	النسبة من إجمالي الإنفاق العام	حصة الفرد
2000	293091	---	%12	60
2001	278043	%5-	%11	56
2002	251447	%10-	%9	49
2003	270338	%8	%8	52
2004	229047	%15-	%6	43
2005	206358	%10-	%6	38
2006	317787	%54	%7	57
2007	367406	%16	%7	64
2008	377816	%3	%6	65
2009	391596	%4	%5	65
2010	456650	%17	%6	75
المجموع	7546209	---	%8	---
معدل حصة الفرد	---	---	---	57

شكل رقم (13/أ)



شكل رقم (13/ب)

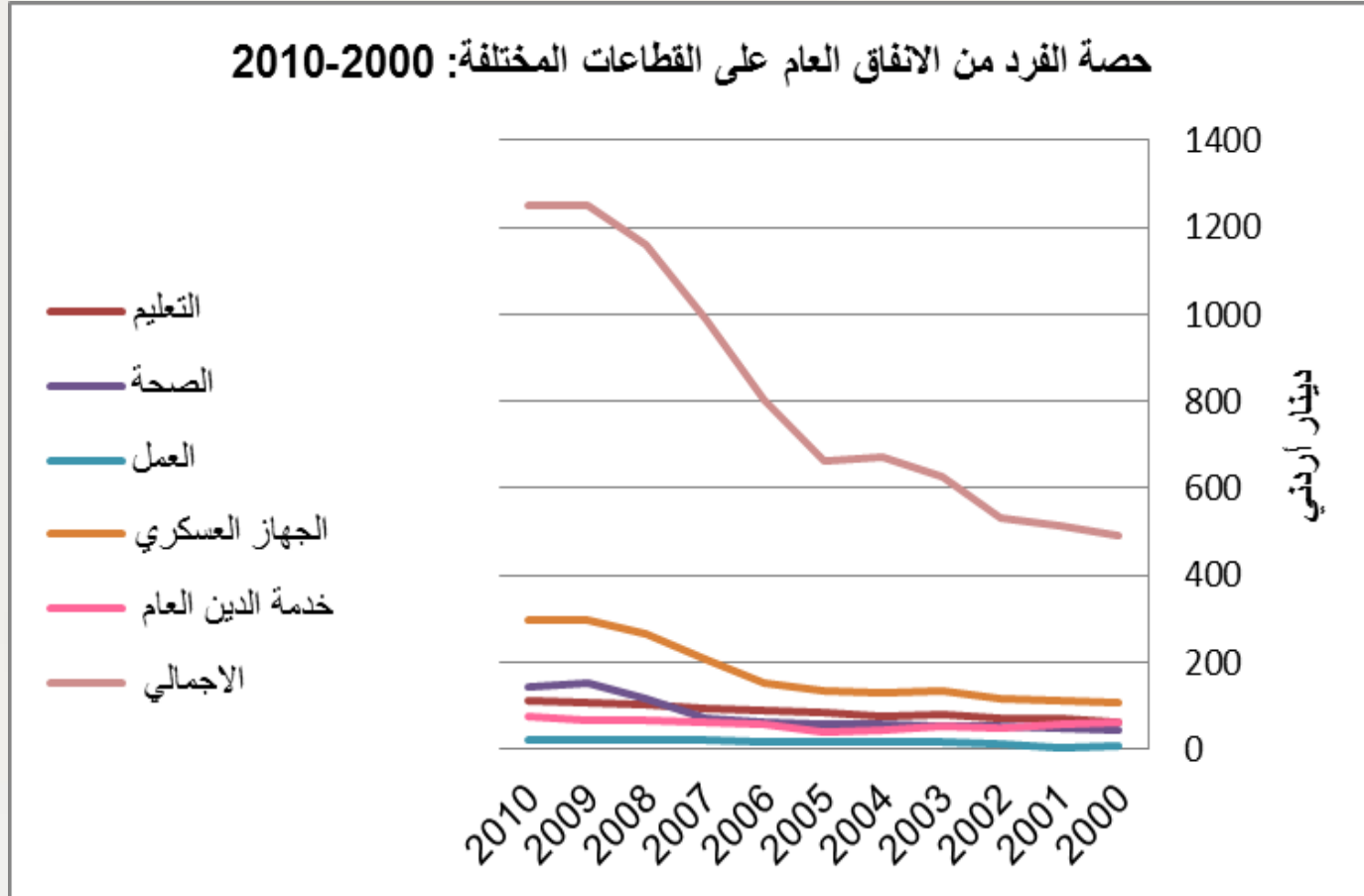


جدول (14)

الإنفاق العام مقارنة بعدد السكان والطلاب والتضخم: 2010-2000

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	المؤشرات	
6113000	5980000	5850000	5723000	5600000	5473000	5350000	5230000	5098000	4978000	4857000	العدد	السكان *
%2	%2	%2	%2	%2	%2	%2	%3	%2	%2	---	نسبة التغير المئوي	
124,47	118,54	119,34	104,74	100,00	94,11	90,94	88,60	86,57	85,01	83,54	حجمه	التضخم *
5	0.67-	13,94	4,74	6,26	3,49	2,64	2,34	1,83	1,77	,67	نسبة التغير المئوي	
677963	646383	607296	545380	487957	452223	417535	412224	354214	344160	304770	الإنفاق	التعليم
%5	%6	%11	%12	%8	%8	%1	%16	%3	%13	---	نسبة التغير المئوي	
111	108	104	95	87	83	78	79	69	69	63	حصة الفرد	طلاب المدارس
1156873	1142673	1147705	1123945	1116302	1098686	1088036	1079001	1073501	1051633	1025879	العدد	
%1	%0	%2	%1	%2	%1	%1	%1	%2	%3	---	نسبة التغير المئوي	طلاب الدراسات العليا
520	489	458	376	338	307	288	276	243	228	221	حصة الطالب	
328339	318012	304453	298501	285270	263907	249350	249350	181115	190726	172095	العدد	الصحة
%3	%4	%2	%5	%8	%6	%0	%38	%5-	%11	---	نسبة التغير المئوي	
61	67	80	85	33	9	8	9	12	10	10	حصة الطالب	العمل
868080	921772	689505	406591	360282	314821	316056	283995	273670	245473	213140	الإنفاق	
%6-	%34	%70	%13	%14	%0	%11	%4	%11	%15	---	نسبة التغير المئوي	الأجهزة الأمنية
142	154	118	71	64	58	59	54	54	49	44	حصة الفرد	
116593	132112	130488	111301	92505	93473	89055	92137	54212	15434	44667	الإنفاق	خدمة الدين العام
%12-	%1	%17	%20	%1-	%5	%3-	%70	%251	%65-	---	نسبة التغير المئوي	
19	22	22	19	17	17	17	18	11	3	9	حصة الفرد	الإجمالي
1826850	1763717	1555956	1182950	851429	736100	701265	692430	589065	548900	531180	الإنفاق	
%4	%13	%32	%39	%16	%5	%1	%18	%7	%3	---	نسبة التغير المئوي	
299	295	266	207	152	134	131	132	116	110	109	حصة الفرد	
456650	391596	377816	367406	317787	206358	229047	270338	251447	278043	293091	الإنفاق	
%17	%4	%3	%16	%54	%10-	%15-	%8	%10-	%5-	---	نسبة التغير المئوي	
75	65	65	64	57	38	43	52	49	56	60	حصة الفرد	
7653062	7473131	6781655	5648617	4488559	3634248	3600633	3286759	2715690	2559719	2396058	الإنفاق	
%2	%10	%20	%26	%24	%1	%10	%21	%6	%7	---	نسبة التغير المئوي	
1252	1250	1159	987	802	664	673	628	533	514	493	حصة الفرد	

شكل رقم (14)



جدول (15)

نسب التغير المئوي للمؤشرات المختلفة: 2010-2000

السنة	السكان	التضخم	الناتج المحلي الإجمالي	طلاب المدارس	طلاب الدراسات العليا	التعليم	الصحة	العمل	الأمن	خدمة الدين	الموازنة العامة
2000	---	%67	%1	---	---	---	---	---	---	---	---
2001	%2	%177	%4	%3	%11	%13	%15	%65-	%3	%5-	%7
2002	%2	%183	%4	%2	%5-	%3	%11	%251	%7	%10-	%6
2003	%3	%234	%4	%1	%38	%16	%4	%70	%18	%8	%21
2004	%2	%264	%9	%1	%0	%1	%11	%3-	%1	%15-	%10
2005	%2	%349	%8	%1	%6	%8	%0	%5	%5	%10-	%1
2006	%2	%626	%21	%2	%8	%8	%14	%1-	%16	%54	%24
2007	%2	%474	%11	%1	%5	%12	%13	%20	%39	%16	%26
2008	%2	%1394	%25	%2	%2	%11	%70	%12	%32	%3	%20
2009	%2	%67-	%8	%0.4-	%4	%6	%34	%14	%13	%4	%10
2010	%2	%500	%7	%1	%3	%5	%6-	%11-	%4	%17	%2

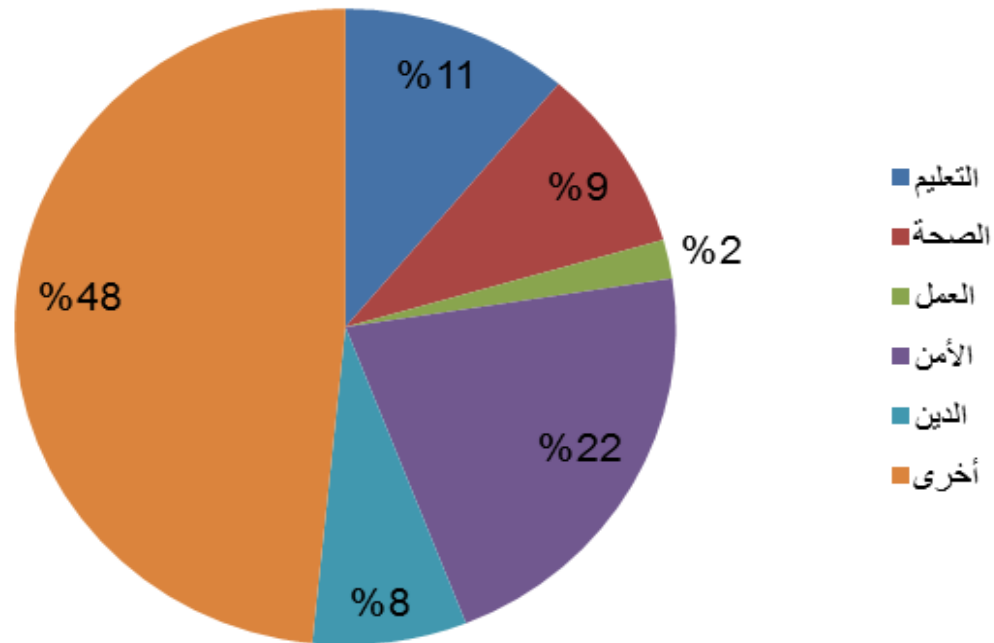
جدول (15/ أ)

نسبة الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة من مجمل الإنفاق العام (الموازنة): 2010-2000

السنة	التعليم	الصحة	العمل	الأمن	خدمة الدين	أخرى	الموازنة العامة
2000	%13	%9	%2	%22	%12	%42	%100
2001	%13	%10	%1	%21	%11	%44	%100
2002	%13	%10	%2	%22	%9	%44	%100
2003	%13	%9	%3	%21	%8	%47	%100
2004	%12	%9	%2	%19	%6	%51	%100
2005	%12	%9	%3	%20	%6	%50	%100
2006	%11	%8	%2	%19	%7	%53	%100
2007	%10	%7	%2	%21	%7	%54	%100
2008	%9	%10	%2	%23	%6	%51	%100
2009	%9	%12	%2	%24	%5	%48	%100
2010	%9	%11	%2	%24	%6	%48	%100
المعدل	%11	%9	%2	%21	%8	%48	---

شكل رقم (15/أ)

نسبة الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة من مجمل الإنفاق
العام (الموازنة): 2000-2010



جدول رقم (15/ ب)
نسبة الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة: 2010-2000

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	القطاعات
750000	708041	654711	516647	490593	414170	378473	345660	320176	290929	268494	مخصصات التقاعد / وزارة المالية
%10	%9	%10	%9	%11	%11	%11	%11	%12	%11	%11	نسبتهم من الإنفاق الحكومي
197000	186056	220983	200357	78142	310000	260000	88700	---	---	---	دعم المواد التموينية والمحروقات
%3	%2	%3	%4	%2	%9	%7	%3	---	---	---	نسبتهم من الإنفاق الحكومي
178598	157367	133162	434876	171336	86264	94331	101513	91827	77291	67187	دعم المؤسسات الحكومية
%2	%2	%2	%8	%4	%2	%3	%3	%3	%3	%3	نسبتهم من الإنفاق الحكومي
7653062	7473131	6781655	5648617	4488559	3634248	3600633	3286759	2715690	2559719	2396058	إجمالي الإنفاق الحكومي

الجزء الثالث:

الأردن مقارنة مع المؤشرات الدولية

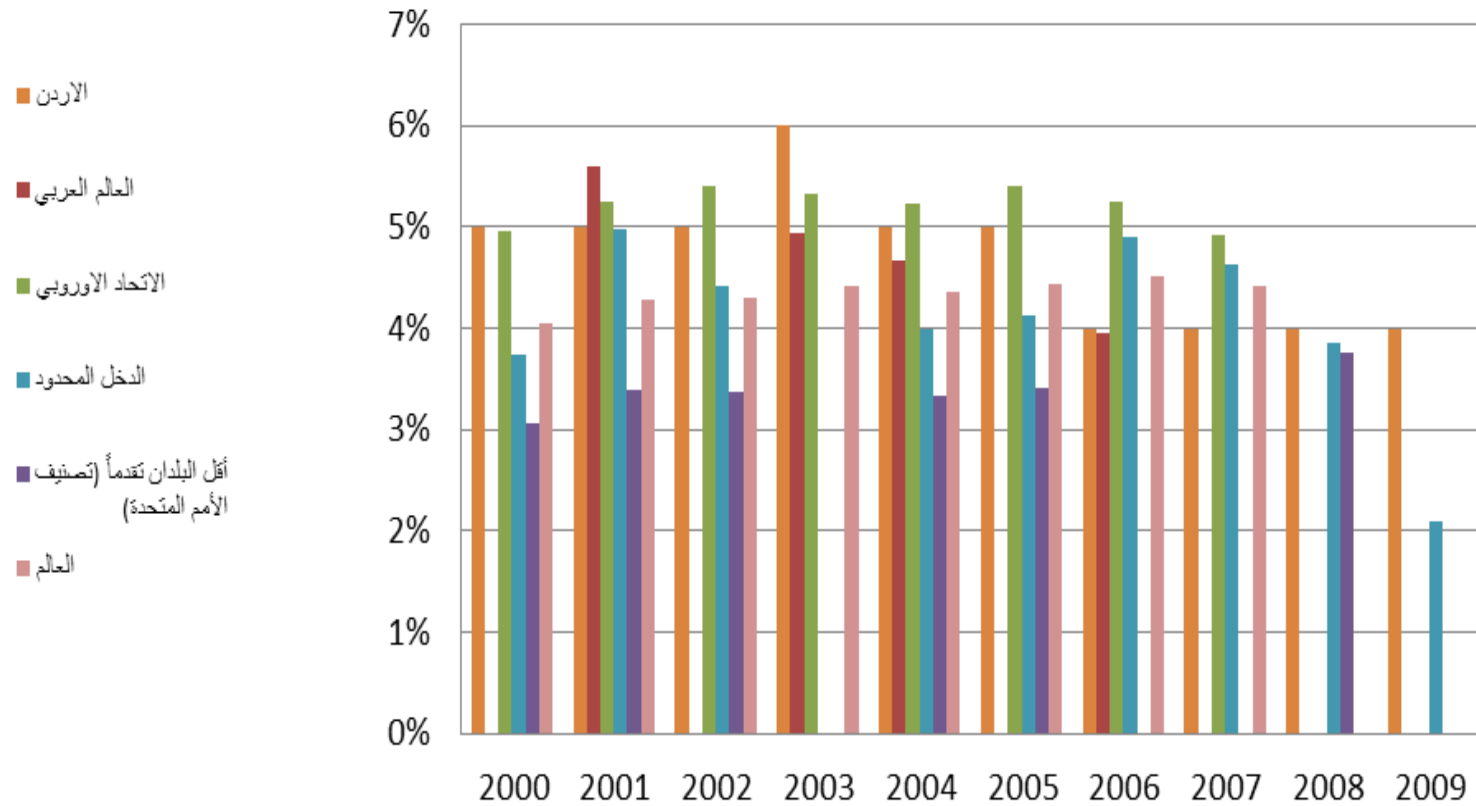
جدول رقم (16)

مقارنة نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في الأردن مع بقية المناطق: 2009-2000

اسم البلد	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الأردن	من الناتج المحلي الإجمالي	5	5	5	6	5	5	4	4	4	4
	مجمّل الإنفاق الحكومي	13	13	13	13	12	12	11	10	9	9
العالم العربي	من الناتج المحلي الإجمالي		6		5	5		4			
	مجمّل الإنفاق الحكومي							20			
الاتحاد الأوروبي	من الناتج المحلي الإجمالي	5	5	5	5	5	5	5	5		
	مجمّل الإنفاق الحكومي	12	11	12	12	12	12	12	12		
الدخل المحدود	من الناتج المحلي الإجمالي	4	5	4		4	4	5	5	4	2
	مجمّل الإنفاق الحكومي	31	27	11	12	11	12	14	28	12	
أقل البلدان تقدماً	من الناتج المحلي الإجمالي	3	3	3		3	3			4	
	مجمّل الإنفاق الحكومي	15								16	
العالم	من الناتج المحلي الإجمالي	4	4	4	4	4	4	5	4		
	مجمّل الإنفاق الحكومي	14	14	15		14					

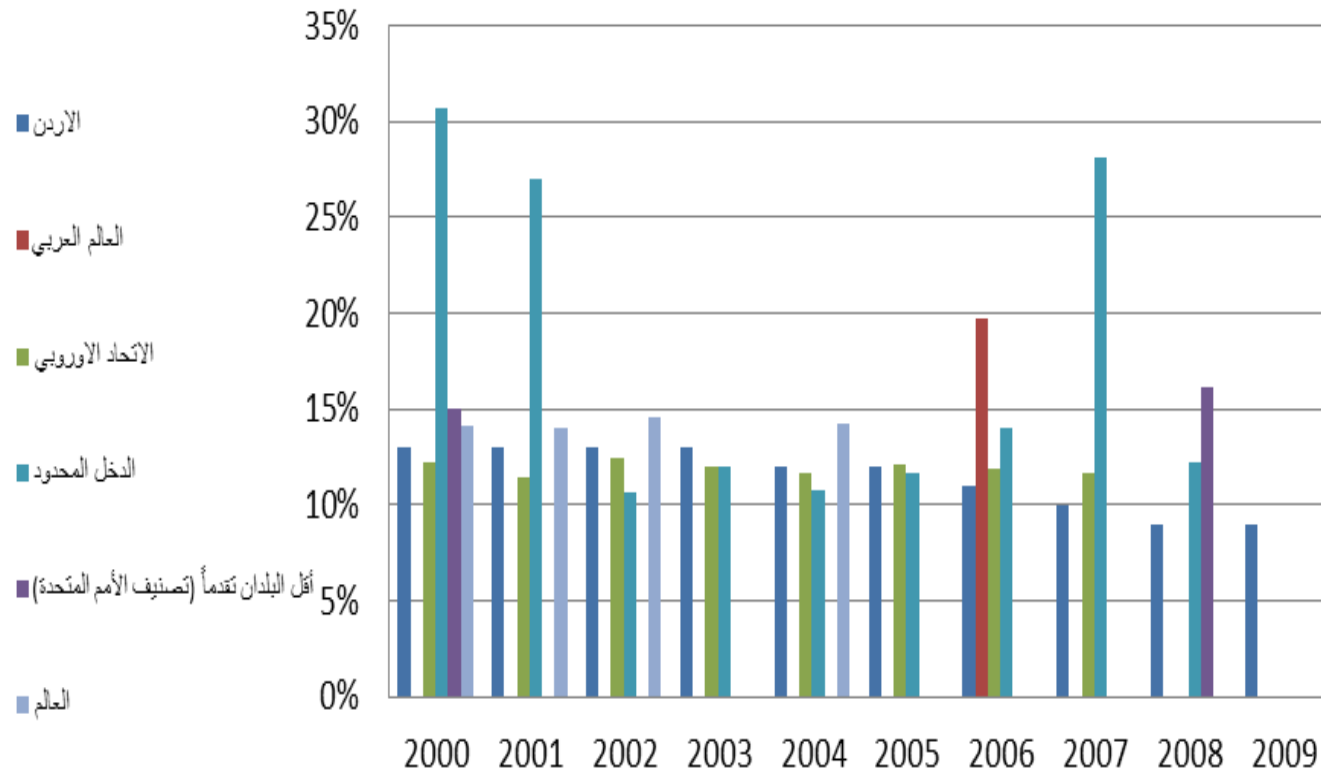
شكل رقم (16/أ)

نسبة الانفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي: 2009-2000

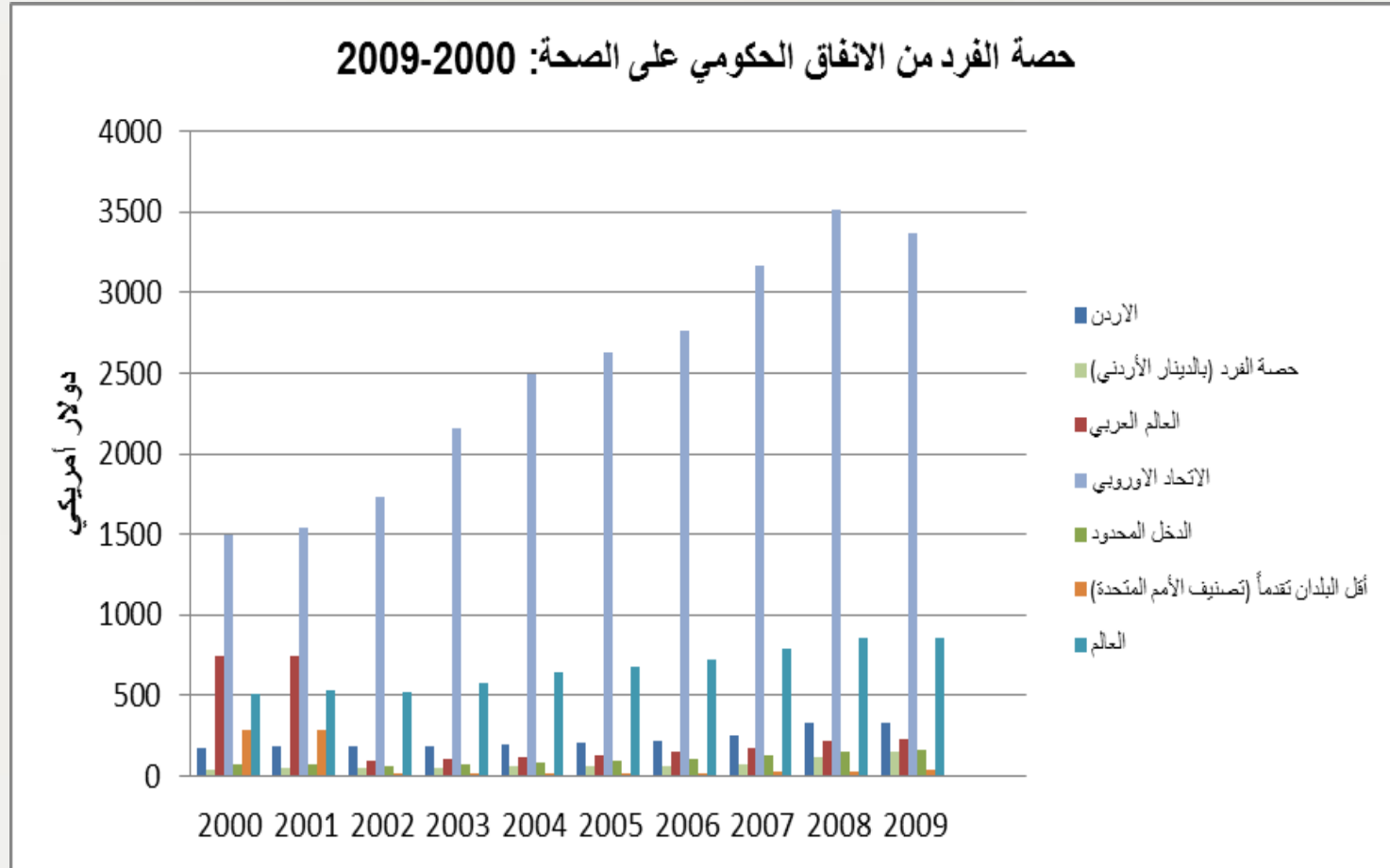


شكل رقم (16/ب)

نسبة الانفاق الحكومي على التعليم من مجمل الانفاق الحكومي: 2009-2000

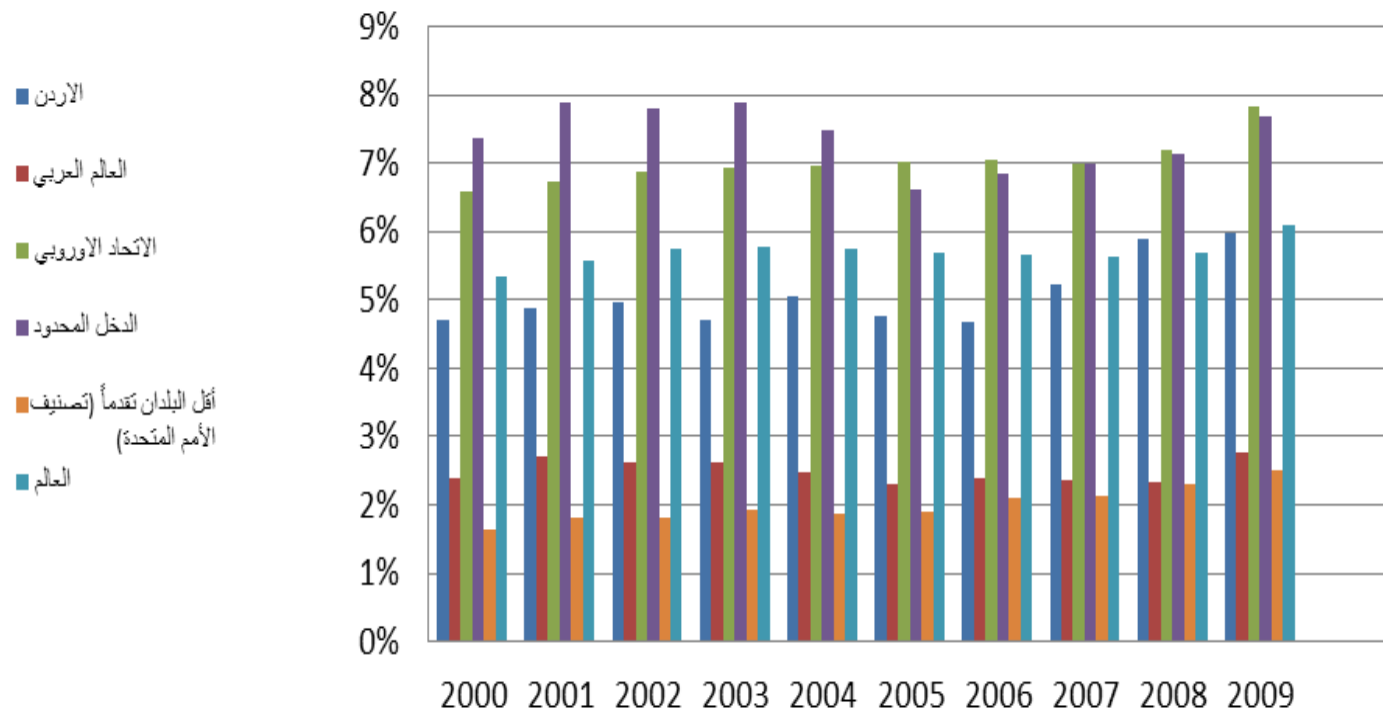


شكل رقم (17/أ)



شكل رقم (17/ب)

الانفاق الحكومي على الصحة من الناتج المحلي الاجمالي: 2009-2000



جدول (18)
حق العمل في الأردن مقارنة مع دول العالم: 2000-2010

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	اسم المؤشر	المنطقة
	13	13	13	13	13	12	11	11	11	نسبة توظيف الإناث من إجمالي عدد السكان الإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	الأردن
	61	61	62	61	62	60	60	61	61	نسبة توظيف الذكور من إجمالي عدد السكان الذكور (في سن 15 عاماً وأكثر)	
	38	37	38	38	38	37	36	37	37	نسبة التوظيف الكلية من إجمالي عدد السكان الذكور والإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	
23	23	23	22	22	22	22	22	22	22	معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة من إجمالي السكان الإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	
74	75	75	74	74	74	74	74	75	75	معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة من إجمالي السكان الذكور (في سن 15 عاماً وأكثر)	
49	50	49	49	49	49	49	49	49	50	معدل المشاركة الإجمالي في القوى العاملة للذكور والإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	
	23	22	22	22	21	21	20	20	20	نسبة توظيف الإناث من إجمالي عدد السكان الإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	العالم العربي
	68	68	68	68	68	67	68	68	68	نسبة توظيف الذكور من إجمالي عدد السكان الذكور (في سن 15 عاماً وأكثر)	
	46	46	46	45	45	44	45	44	45	نسبة التوظيف الكلية من إجمالي عدد السكان الذكور والإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	
26	26	26	26	26	26	25	25	25	25	معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة من إجمالي السكان الإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	
77	76	76	76	76	76	76	76	77	77	معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة من إجمالي السكان الذكور (في سن 15 عاماً وأكثر)	
52	52	52	52	52	52	51	51	51	51	معدل المشاركة الإجمالي في القوى العاملة للذكور والإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	
	43	43	42	42	41	41	41	41	41	نسبة توظيف الإناث من إجمالي عدد السكان الإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	الاتحاد الأوروبي
	59	59	59	58	58	58	58	59	59	نسبة توظيف الذكور من إجمالي عدد السكان الذكور (في سن 15 عاماً وأكثر)	
	50	50	50	49	49	49	49	50	49	نسبة التوظيف الكلية من إجمالي عدد السكان الذكور والإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	
50	50	50	49	49	48	48	48	48	48	معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة من إجمالي السكان الإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	
65	66	65	65	65	65	65	65	66	66	معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة من إجمالي السكان الذكور (في سن 15 عاماً وأكثر)	
57	58	57	57	57	56	56	56	56	57	معدل المشاركة الإجمالي في القوى العاملة للذكور والإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	
	320	319	319	319	319	320	322	324	320	نسبة توظيف الإناث من إجمالي عدد السكان الإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	الدخل المحدود
	392	392	392	393	394	395	396	397	396	نسبة توظيف الذكور من إجمالي عدد السكان الذكور (في سن 15 عاماً وأكثر)	
	355	355	355	356	356	357	358	360	358	نسبة التوظيف الكلية من إجمالي عدد السكان الذكور والإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	
294	293	294	295	296	298	299	299	300	300	معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة من إجمالي السكان الإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	
377	374	375	377	379	380	381	381	381	380	معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة من إجمالي السكان الذكور (في سن 15 عاماً وأكثر)	
335	333	334	336	337	339	339	340	340	339	معدل المشاركة الإجمالي في القوى العاملة للذكور والإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	
	58	58	58	58	58	58	57	57	57	نسبة توظيف الإناث من إجمالي عدد السكان الإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	أقل البلدان تقدماً (تصنيف الأمم المتحدة)
	80	80	80	80	80	80	80	81	81	نسبة توظيف الذكور من إجمالي عدد السكان الذكور (في سن 15 عاماً وأكثر)	
	69	69	69	69	69	69	69	69	69	نسبة التوظيف الكلية من إجمالي عدد السكان الذكور والإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	
63	63	63	63	63	62	62	62	62	62	معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة من إجمالي السكان الإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	
84	84	84	84	85	85	85	85	85	85	معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة من إجمالي السكان الذكور (في سن 15 عاماً وأكثر)	
73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	معدل المشاركة الإجمالي في القوى العاملة للذكور والإناث (في سن 15 عاماً وأكثر)	

خلاصة الدراسة:

- بلغ مجموع الإنفاق الحكومي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثلاث محل الدراسة (23%) من حجم الإنفاق الكلي خلال فترة الدراسة. مع تصدر الإنفاق على الصحة حجم الإنفاق الحكومي في عامي (2009-2010) بنسب وصلت (11-12%).

- معدل الإنفاق على الصحة (10%) من حجم الإنفاق الكلي.
- معدل نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم (11%) من الانفاق الكلي.
- نسبة الإنفاق المباشر على العمل (2%).
- نسبة الإنفاق الحكومي على الرواتب (العمل بطريق غير مباشر) (15%) باستثناء الأجهزة الأمنية، وعلى التقاعد حوالي (10%).

- بلغت حصة الفرد الأردني من الإنفاق الحكومي (814) دينار، وكانت حصته في ما يتعلق بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية (181) دينار، أي ما نسبته (22%). حيث كانت حصة الفرد في مجال:

- التعليم: (86) دينار سنوياً.
- الصحة: (79) دينار.
- العمل: (16) دينار.
- الأمن: (24%) من حجم الإنفاق العام، وبلغ متوسط حصة الفرد (177) دينار، أي بما يوازي حجم ما انفق على حقوق التعليم والصحة والعمل معاً.
- الدين الخارجي: (57) دينار، أي ما نسبته (8%) من حجم الإنفاق العام.
- الرواتب: (498) دينار.

- لوحظ أن نسب الإنفاق في الأردن في ما يتعلق بالتعليم في تراجع بالمقارنة مع الدول المتقدمة، وبحجم مماثل للمتوسط العالمي وللدول العربية، علماً بأن الأردن يحتل مكانة متقدمة بالمقارنة مع العديد من الدول العربية في مجال التعليم ضمن مؤشرات دولية معتمدة عالمياً. حيث يجب أن تصل النسبة إلى (5%) من الناتج المحلي الإجمالي، أو (12%) من حجم الإنفاق الحكومي كما هو معمول به في دول الاتحاد الأوروبي.

- تُبين الدراسة في مجال المقارنة الدولية في ما يتعلق بحق الصحة أن الأردن متقدم على الدول العربية من حيث حصة الفرد. وجاءت نسبة الإنفاق الكلية بما يماثل دول العالم، وأقل من دول الاتحاد الأوروبي حيث بلغت حصة الفرد الأردني (336) دولاراً بينما هي (230) دولار في الدول العربية و(3365) دولار في دول الاتحاد الأوروبي (أي حوالي (7%) من الناتج المحلي الإجمالي).

- تبين أن الإنفاق النوعي على الحق في الصحة تصدر أولويات الإنفاق الحكومي مقارنة مع حقّي التعليم والعمل.

- لوحظ أن الزيادة في الإنفاق النوعي على التعليم كانت في السنوات (2001، 2003، 2004، 2005، 2007)، وأن التراجع في الإنفاق النوعي على التعليم حدث خلال السنوات (2002، 2006، 2008، 2010).

- تُبين الدراسة أن الزيادة في الإنفاق النوعي على الصحة كانت
أوسع في فترة الدراسة. حيث كانت الزيادة النوعية في السنوات
(2001، 2002، 2004، 2006، 2007، 2008، 2009)
وأن التراجع في الإنفاق النوعي كان في السنوات (2003،
2005، 2010).

• تُبين الدراسة أن الإنفاق النوعي على الأمن قد زاد في السنوات

(2002، 2003، 2006، 2007، 2008) وتراجع في

السنوات (2001، 2003، 2004، 2009، 2010).

- تُبين الدراسة أن عام 2010 شهد تراجعاً في الإنفاق النوعي في كل متغيرات الدراسة.

- تبين أن الأردن يعتبر من أقل دول العالم من حيث المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، من حيث نسب التوظيف ومعدلات المشاركة الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب جهوداً حكوميةً للتخفيف من البطالة وتنظيم سوق العمل وزيادة حصة الفرد من أجل تعزيز هذا الحق.

• بلغ معدل المشاركة الإجمالي لكلا الجنسين في القوى العاملة في

الأردن لعام 2009 بالمقارنة مع باقي المجموعات الدولية كالتالي:

- (49%) في الأردن.
- (52%) للعالم العربي.
- (57%) لدول الاتحاد الأوروبي.
- (74%) للدول الأقل تقدماً.

• أما للإناث فقد بلغت معدلات المشاركة لنفس السنة كما يلي:

- (23%) في الأردن.
- (26%) للعالم العربي.
- (50%) لدول الاتحاد الأوروبي.
- (63%) للدول الأقل تقدماً.

✓ وإذا اعتبرنا أن الرواتب والتقاعد تدخل في الإسهام في تعزيز حق العمل فإن الأردن ينفق (15%) من حجم الإنفاق الكلي على الرواتب في القطاع المدني، وما نسبته (10%) على التقاعد. أي أن (27%) من الانفاق العام (إذا أضفنا الإنفاق المباشر على أعمال الحق في العمل (2%)، ينفق على الحق في العمل.

* ومن أجل التأكد من مصداقية نتائج الدراسة والمقارنات الدولية تم إضافة مؤشر الرفاهية.

• وعند مقارنة نتائج الدراسة مع مؤشر الرفاهية (Legatum Index of Prosperity 2010) (العينة: 110 دول) وجدت الدراسة أن الأردن قد جاء في المرتبة:

- (42) على مستوى العالم في مؤشر التعليم.
- (51) في مستوى الصحة.
- (70) على مستوى العمل.

وهي إلى حد كبير متناغمة مع المقارنات الدولية في الجزء الثالث من الدراسة.

مقترحات الدراسة وتوصياتها

- زيادة نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي الكلي، وصولاً إلى نسبة (12%) من حجم الإنفاق الكلي، وبما يساوى نسبة ما تنفقه الدول المتقدمة. وتجدر الإشارة إلى أن (69%) من هذا الإنفاق يذهب إلى الرواتب.

- زيادة الإنفاق الحكومي على مستوى التعليم العالي؛ فحصة الفرد في هذا المجال والبالغة (196 دينار) في تراجع مستمر نظراً لتراجع الدعم الحكومي، ويتحمل المواطن تكلفة عالية في المقابل، أي لا بد من إعادة النظر في الدعم المالي للجامعات. حيث يمثل دعم التعليم العالي حالياً ما نسبته (10%) فقط من حجم الإنفاق على التعليم.

- زيادة نسبة الإنفاق على الصحة الأولية كجزء من تعزيز الحق في الصحة، لأنها الأساس في منع تفاقم الأمراض، ونشر ثقافة طب الأسرة، والكشف المبكر عن الأمراض، مما سيسهم في زيادة فعالية الإنفاق الحكومي على الصحة بشكل عام. حيث إن حصة الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية لا تتجاوز (8) دينار بينما تصل إلى (18) دينار في مجال الرعاية الصحية الثانوية؛ لذا لا بد من زيادة الإنفاق على أعمال الحق في الصحة؛ فالاتحاد الأوروبي ينفق حوالي (15) ضعف ما ينفقه الأردن.

- زيادة الإنفاق الحكومي على أعمال حق العمل، فلا يمكن أن تبقى النسبة (2%) من حجم الإنفاق الكلي. والتأكيد على ضرورة وجود برامج حكومية محددة للإنفاق لأعمال الحق في العمل مع أهمية التركيز على تشغيل الإناث.

- أن تعيد الحكومات النظر في نسب الإنفاق في الموازنة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والإنفاق على الأمن؛ ففي الوقت الذي تزيد فيه نسب الإنفاق على الأمن تتراجع نسب الإنفاق على التعليم والصحة والعمل، وقد يحتاج الأمر إلى تشريعات جديدة ناظمة لهذا الأمر.

- إعادة النظر في التعامل مع قضية الدين الخارجي وتأثيرها على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فهناك زيادة مستمرة في الإنفاق على خدمة الدين والقروض نتيجة زيادة المديونية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ أن كل سياسات التقشف وتخفيض الدين الخارجي لم تفلح في تحقيق نتائج ملموسة (أن كل أردني يدفع (57) دينار لخدمة الدين).

- إعادة النظر بتوزيع النفقات الحكومية. ففي حين يتراجع دور الحكومات في دعم المواد الغذائية والسلع الأساسية للمواطن، حيث تمثل ما نسبته حوالي (4%) من الإنفاق الكلي، تزداد نسبة الإنفاق على دعم المؤسسات المستقلة، حيث تمثل (3%) من الإنفاق العام، والتي كان الهدف من إنشاء معظمها دعم نفسها بنفسها، وأن لا يتحمل المواطن تكلفتها العالية.

- ضرورة التركيز على الإنفاق النوعي وليس الاسمي عند

مناقشة موازنة الحكومة من قبل السلطة التشريعية.

- ضرورة العمل على أخذ المعايير الدولية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بعين الاعتبار عند إقرار الإنفاق على هذه الحقوق، وفقاً للالتزامات الدولية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يؤدي إلى زيادة فعالية المواطن مما سينعكس إيجاباً على واقع الأردن التنموي.

- وختاماً؛ تقترح الدراسة أن يكون صناع القرار أكثر حساسية لطبيعة الأمن الاجتماعي والاقتصادي في ظل التحولات التي يشهدها العالم وخاصة المنطقة العربية، وأن يتم إعادة النظر في كيفية التفكير والتخطيط بعيد المدى، حتى يعزز الأردن من موقعه العالمي في مؤشرات هامه ستزيد من أهميته ومنعته الدولية.

- مقارنة وتحليل الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة أظهرت أن (87%) من حجم الإنفاق الحكومي توزع على:

- الصحة والتعليم والعمل بنسبة (21%).
- الأمن العسكري بنسبة (21%).
- الرواتب بنسبة (15%).
- التقاعد بنسبة (10%).
- خدمة الدين بنسبة (8%).
- دعم المحروقات والمواد الغذائية بنسبة (4%).
- دعم المؤسسات المستقلة بنسبة (3%).

مما يعني شح في موارد الأردن، وعليه لا بد من الترشيح والفعالية في الإنفاق مما يتطلب إعادة نظر في كيفية صناعة وصياغة السياسة العامة في الأردن.

وتوصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات وعقد ورشات

العمل المحددة خاصة ما يلي:

- إجراء دراسة علمية لقياس أثر سياسات الإنفاق الحكومي على أعمال

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بحث تراعي التباين بين المناطق

الجغرافية في الأردن.

- إجراء استطلاع رأي عام لمعرفة آراء المواطنين ومستوى رضاهم عن دور الحكومات في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وربط ذلك بظاهرة انتشار الفقر في المناطق البعيدة عن المركز وانعكاساتها السلبية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

- عقد ورشات عمل لنشر نتائج هذه الدراسة لصناع القرار ومنظمات المجتمع المدني والإعلاميين.

- تكثيف جهود مؤسسات المجتمع المدني بالاتصال مع صناع القرار، خاصة السلطة التشريعية أثناء مناقشة موازنة الدولة، ليكون لديهم أهداف محددة في تعزيز الإنفاق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بما يوصل الأردن تدريجياً إلى مستويات الدول المتقدمة.

- إجراء دراسات تقيس مدى إعمال بقية حقوق الإنسان في موازنات الدولة الأردنية.

- إجراء دراسات علمية لقياس مدى تلبية الموازنة لعامل النوع الاجتماعي ("الجندر") فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

كيفية تطبيق الدراسة على دولة قطر

المرحلة الثانية

- تصميم استطلاع للرأي حول هذه الحقوق.

المرحلة الثالثة: دول مجلس التعاون الخليجي

- الدراسة المالية
- دراسة استطلاع الرأي العام حول هذه الحقوق

المرحلة الرابعة

- اجراء الدراسة على مستوى الوطن العربي

حوار ونقاش

- اسئلة واستفسارات

شكر وتقدير

- كل الشكر والتقدير على حسن الاستماع